مجلة

البحوث المحاسبية

https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx

استخدام التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في تفسير العلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

محمد فوزى محمد السيد[a]*، أسامة مجدي فؤاد محمد أبو العلا[a]

[a]قسم المحاسبة.كلية الاعمال ، جامعة الإسكندرية ،مصر

تاريخ النشر الالكتروني: 6 - 2024

للتأصيل المرجعي: السيد، محمد فوزى محمد.، أبو العلا ، أسامة مجدي فؤاد محمد.

، **مجلة البحوث المحاسبية**، 11(2)

المعرف الرقمي:10.21608/abj.2024.354040

التواصل مع المؤلف: mohamed.fawmoh@gmail.com

استخدام التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في تفسير العلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، بالإضافة إلى أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعدل Moderating Variable على هذه العلاقة. وقد تم اختبار فرضي الدراسة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data، حيث تكونت عينة الدراسة من 105 شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بإجمالي عدد مشاهدات 630 مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2022.

وقد توصل البحث، في ظل التحليل الأساسي إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله لها تأثير سلبي ومعنوي على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وأن هذا التأثير يختلف باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. كما توصلت الدراسة في ظل التحليل الإضافي، إلى اتفاق نتائج كلا المدخلين الرقابي والمعدل على اختلاف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لدى هذه الشركات.

وأخيراً، توصلت الدراسة في ظل تحليل الحساسية، إلى اتفاق نتائج تحليل الحساسية بدرجة كبيرة مع نتائج التحليل الأساسي بأن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله لها تأثير سلبي ومعنوي على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وأن هذا التأثير يختلف بإختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. ويشير هذا إلى أن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة نتائج التحليل الأساسي.

الكلمات المفتاحية: طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

Utilizing Auditor Industry Specialization to Explain the Relationship Between Auditor Tenure and Audit Report Lag: Evidence from Listed Firms on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The purpose of this paper is to study and examine the effect of auditor tenure on audit report lag. Additionally, the study investigates the moderating effect of auditor industry specialization on this relationship. Panel Data was utilized to test the research hypotheses. The sample used in the current study comprises 105 non-financial firms listed on the Egyptian stock exchange for the period from 2017 through 2022.

The researcher concludes that, according to the fundamental analysis, auditor tenure has a significant negative effect on audit report lag. Furthermore, the interactive effect between auditor tenure and auditor industry specialization was found to be significant and negative on the audit report lag. The results also indicate that, based on the additional analysis, both the control and moderating approaches agree on the significant and negative impact of auditor tenure on audit report lag, which is contingent upon auditor industry specialization.

Finally, the study indicates that the results of the sensitivity analysis largely align with the findings of the fundamental analysis. This suggests that the results of the sensitivity analysis largely corroborate and reinforce the outcomes of the fundamental analysis.

Keywords: Auditor Tenure; Audit Report Lag; Auditor Industry Specialization.

مقدمة البحث:

يُعد تقرير المراجعة بمثابة أداة اتصال إعلامي وإنساني لمختلف أصحاب المصالح خاصة المساهمين، بشأن مدى توافق تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية مع إطار إعداد هذه القوائم المالية المطبق. وبالتالي، فإن وقتية تقرير مراقب الحسابات تُعد بمثابة حجر الأساس لبناء ثقة مختلف أصحاب المصالح فى المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وانعكاسها على مدى إستيفاء تلك المعلومات لخصائصها النوعية خاصة مدى وقتيتها (Omah Patience, 2024). الأمر الذى أدى لزيادة الاهتمام المهني والأكاديمى بمفهوم فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وضرورة التحقق من ماهية تلك الفترة وكيفية قياسها ومحدداتها ومردودها (Al-Absi et al. 2024).

وتُعرف فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، على أنها الفترة المطلوبة لأداء مراقب الحسابات لكافة إجراءات المراجعة اللازمة، فى ضوء حكمه المهني، لجمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة التى تُمكنه من الوصول لرآيه الفني المحايد، وهى الفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره (Wang et al. 2024).

وفيما يتعلق بمقاييس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فإن الدراسات السابقة (e.g., Arifin and Meli, 2023; Park and Choi, 2023; Yeboah et al. 2023; Wang et al. 2024) أشارت إلى قياس تلك الفترة بثلاثة مقاييس بديلة والتي تتمثل في: (1) عدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، أو(2) اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، أو(3) الانحراف الطبيعي لعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره ووسيط مشاهدات عينة الدراسة لتلك الفترة.

وتُعرف فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، على أنها الإطار الزمني الذى يصف فترة تعاقد مراقب الحسابات بمنشأة عميله في أحد القطاعات الصناعية، لتقديمه خدمة المراجعة الخارجية التقليدية للقوائم المالية السنوية التاريخية (Razaq and Rosadi, 2024). وأشار Valentina and Abbas (2024) إلى وجود مردود إيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع منشأة عميله نظراً لانعكاسها إيجاباً على زيادة خبرة ومعرفة وفهم مراقب الحسابات بطبيعة صناعة منشأة عميل المراجعة وأوجه القصور بهيكل الرقابة الداخلية لديه ومن ثم زيادة القدرة على اختيار وتطبيق إجراءات المراجعة الأكثر فعالية وهو ما ينعكس بالتبعية على تدنية احتمال فشل المراجعة وزيادة جودة حكمه المهني بصفة عامة. بينما أشار Hansela et al. (2023) إلى وجود مردود سلبي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع منشأة عميله، نظراً لاحتمالية انعكاسها سلبياً على استقلالية وموضوعية مراقبي الحسابات الأمر الذي ينجم عنه زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تأخير فترة إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

وبشأن أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد أشارت العديد من الدراسات (e.g., Koray et al. 2020; Muhammad, 2020; Razaq and Rosadi, 2024) إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، حيث أن طول هذه الفترة ينتج عنها منافع لمراقب الحسابات نتيجة تراكم المعارف والخبرات التي اكتسبها على مدار فترات زمنية طويلة بارتباطه بمنشأة عميله، وبالتالي بذله لمجهود أقل للوصول لمستوى التوكيد المطلوب، وهو ما يساعده على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية لمنشأة عميله في التوقيت المناسب، مما يُخفض من مخاطر فشل عملية المراجعة.

ومن ناحية أخرى أشار البعض (e.g., Afifah and Chariri, 2023; Farumi et al. 2023; Mnif and Cherif, 2023) إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤثر سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، نتيجة لانعكاس هذا التخصص على الارتقاء بمستوى جودة أحكامه المهنية وتطويره لإجراءات وأساليب كشف الغش، والفهم العميق

لمخاطر سمعة عملائهم وخبراتهم في إعداد تقارير المراجعة، بشكل يساهم إيجاباً في إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب.

وأشار Al Bhoor and Khamees, (2016) إلى اختلاف طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، حيث توصل إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله، نتيجة لانعكاس هذا التخصص على الارتقاء بالمستوى المدرك لجودة المراجعة، من خلال زيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة، ومن ثم زيادة قدرتها على الحد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة، فضلاً عن المساهمة في تدنية المستوى الفعلي لخطر المعلومات، ودعم الاستقرار المالي للشركة، وتدنية مستوى عدم تماثل المعلومات، والحد من تفاقم مشكلتي التخلخل الأخلاقي والاختيار العكسي، وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة كفاءة مراقب الحسابات في كشف التحريفات الجوهرية بسبب الغش في القوائم المالية، وبالتالي تقوم منشأة عميل المراجعة بالابقاء على مراقب الحسابات لفترة أطول.

مشكلة البحث:

نظراً لوجود تضارب في نتائج الدراسات السابقة (e.g., Stewart and Cairney, 2019; Koray et al. 2020; Muhammad, 2020; Razaq and Rosadi, 2024) التي تناولت أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه على أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وعلى العكس من ذلك، توصل Hansela et al. (2023) إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر إيجابياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. بينما اتفقت العديد من الدراسات (e.g., Tani et al. 2022; Farumi et al. 2023; Putra and Afrizal, 2023;

Valentina and Abbas, 2024) على عدم وجود علاقة معنوية بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

وفي ضوء ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات التالية، عملياً؛ هل تؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟، وهل يختلف ذلك التأثير السلبي المعنوي بإختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، كمتغير معدل لهذه العلاقة؟.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة واختبار أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، بالإضافة إلى دراسة أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير مُعدل Moderating Variable على هذه العلاقة. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على ما يلي:

التحقق من مدى وجود التأثير السلبي والمعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

التحقق من مدى اختلاف هذا الأثر باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير معدل، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2017 إلى 2022.

أهمية ودوافع البحث:

من خلال مشكلة البحث وأهدافه يمكن تحديد أهميته العلمية والعملية ودوافعه على النحو التالي:

4-1 الأهمية العلمية

تكمن أهمية البحث العلمية في كونه يُعد امتداداً للدراسات السابقة في مجال العوامل المؤثرة على تأخير إصدار تقرير المراجعة، نظراً لأهمية وقتية التقارير المالية السنوية في التأثير على مستوى ثقة أصحاب المصالح في مهنة المراجعة. كما يستمد البحث أهميته العلمية من خلال سعيه للوصول إلى محددات تأخير تقرير المراجعة، إلى جانب فعالية الدور الذي يلعبه التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير معدل للعلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

4-2 الأهمية العملية

تكمن أهمية البحث العملية في سعيه إلى اختبار أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. يضاف إلى ذلك اختباره لأثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعدل على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وهو مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من منفعتها للجهات المنظمة للمهنة في مصر، بشأن وضع القواعد التي تؤدي إلى تقليل الفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجعة، بما يضمن تقديم التقارير المالية في التوقيت المناسب. وأيضاً، تقديم توصيات تُمكن منشآت المحاسبة والمراجعة في مصر من رسم استراتيجيات قبول منشآة عميل المراجعة، أو الاستمرار معهم من ناحية، وتخطيط أعمال المراجعة بما يضمن إصدار تقرير المراجعة في التوقيت المناسب من ناحية أخرى.

4-3 دوافع البحث

رغم كثرة دوافع هذا البحث إلا أن أهمها يتركز في قيام مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بإصدار القرار رقم (244) لسنة 2023 بتاريخ 2023/11/8 بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة، وخاصة المادة رقم (8) من قرار مجلس إدارة الهيئة فيما يتعلق بفترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله.

ويضاف إلى ذلك مسايرة الجدل الأكاديمي حول مدى تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وإيجاد دليل عملي على مدى صحة تلك العلاقة محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال إتباع منهجية متكاملة. وأخيراً يحاول الباحثان مسايرة اتجاه البحوث الأجنبية، ذات الصلة، بإجراء تحليل أساسي وإضافي وكذا تحليل الحساسية، للتغلب على نقص يكاد يكون متكرراً في كثير من البحوث المصرية في هذا الشأن.

حدود البحث:

تتضمن حدود البحث كلاً مما يلي:

5-1 الحدود الزمنية: يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية ، إضافة إلى اختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعدل على هذه العلاقة عن الفترة من عام 2017 – 2022 دون أن تمتد لغير ذلك من الفترات.

5-2 الحدود المكانية: يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية . يضاف إلى ذلك اختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعدل على هذه العلاقة وذلك لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار تلك العلاقة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك المؤسسات المالية نظراً لطبيعتها الخاصة.

5-3 الحدود الموضوعية أو الفنية: يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، دون التطرق إلى تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية المرحلية (الربع سنوية).

وقد اقتصر البحث على تناول عدد من المتغيرات الرقابية (حجم منشأة عميل المراجعة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ونتيجة نشاط منشأة عميل المراجعة، وعمر منشأة

عميل المراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات) ويخرج عن نطاقه متغيرات رقابية أخرى مؤثرة على تلك الفترة على سبيل المثال العوامل المرتبطة بحوكمة منشأة عميل المراجعة، حيث يرى الباحثان أن حجم منشأة عميل المراجعة ينعكس على تأثير هذه العوامل على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. إذ أن حجم منشأة عميل المراجعة ينعكس على مستوى الالتزام بتطبيق وتفعيل آليات الحوكمة.

ولتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته في ضوء هذه الحدود سيتم تقسيم ما تبقى منه على النحو التالي: (6) تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضي البحث، و(7) منهجية البحث، و(8) نتائج اختبار فرضي البحث، و(9) التحليل الإضافي، و(10) تحليل الحساسية، و(11) نتائج البحث، و(12) توصيات البحث، و(13) والدراسات المستقبلية المقترحة.

6- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضي البحث

تحقيقاً لهدف البحث، سيتناول الباحثان في هذه الجزئية الجوانب التالية؛ تحليل العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، واشتقاق الفرض الأول للبحث (H1)، وتحليل أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث (H2)، وذلك على النحو التالي:

6-1 تحليل العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، واشتقاق الفرض الأول للبحث (H1).

تستند العلاقة المتوقعة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية على عدد من النظريات (e.g., Habib et al. 2019; Sari et al. 2019; Soyemi et al. 2019; Wiedjaja and Eriandani, 2021; Mubarok et al. 2022; Farumi et al. 2023)، لعل من أهمها نظرية الوكالة، ونظرية الالتزام، ، ونظرية الإشارة، ونظرية أصحاب المصالح، والنظرية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بنظرية الوكالة Agency Theory، فإنها تقوم على فكرة وجود تعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة وبصفة خاصة بين المديرين (الوكلاء) والملاك (الأصيل)، وفي هذه الحالة يعمل مراقب الحسابات المستقل كطرف ثالث للحد من مشاكل الوكالة (Farumi et al. 2023). كما أوضح Sari et al. (2019) أنه وفقاً لنظرية الوكالة، كلما طالت فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله كلما تمت عملية مراجعة القوائم المالية السنوية بصورة أسرع، ويرجع ذلك إلى زيادة فهم مراقب الحسابات للخصائص والعمليات ومخاطر الأعمال والنظام المحاسبي لمنشأة عميله، حيث سيؤدي ذلك إلى قيام مراقب الحسابات بتصميم برامج مراجعة فعالة، تساعده في تقليل فترة إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية لمنشأة عميله (Sari et al. 2019).

ووفقاً لنظرية الالتزام Compliance Theory، فإنه يجب على الأفراد الالتزام بالقواعد أو السياسات أو المعايير أو القوانيين التي تنظم عمل منشأة عميل المراجعة بشكل عام. وتفترض هذه النظرية أنه يجب على مراقب الحسابات الإنتهاء من عملية المراجعة وإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب، بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية هذا التقرير. وتفترض هذه النظرية أن طول فترة إرتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله يكون من أسباب الحد من فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، حيث أن طول فترة هذه العلاقة تؤدي إلى كفاءة مراقب الحسابات في كشف الأخطاء والتلاعبات نتيجة لخبرته بخصائص وأنشطة وجوانب ضعف النظام المحاسبي لمنشأة عميله، وبالتالي قدرته على التحقق من الأرصدة الإفتتاحية لمنشأة عميله في وقت أقل مقارنة بقصر فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله (Wiedjaja and Eriandani, 2021)

أما فيما يتعلق بنظرية الإشارة Signaling Theory، أشار Mubarok et al. (2022) وفقاً لهذه النظرية، فإنه يتم تقسيم منشأة عميل المراجعة إلى منشآت لديها أخبار جيدة تقوم إدارتها بالإفصاح عن هذه الأخبار حتى تميز نفسها عن المنشآت التي لديها أخبار سيئة، ومنشآت لديها أخبار سيئة تقوم إدارتها بعدم الإفصاح عنها حتى لا تتأثر القيمة الحالية لعنصر

العمل البشرى إذا ما ثبت أنها أفصحت عن معلومات غير صادقة. فطبقاً لهذه النظرية فإن إصدار تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب وعدم تأخيره يُعد بمثابة إشارة إيجابية للمستثمرين، بينما تأخير إصدار هذا التقرير لفترات طويلة يُعد بمثابة إشارة سلبية للمستثمرين، وهو ما قد ينتج عنه إنخفاض في سعر سهم منشأة عميل المراجعة (Mubarok et al. 2022).

وبالنسبة لنظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory، فإنها تفترض أن مسئولية منشأة عميل المراجعة لا تقتصر على الإدارة والمساهمين والدائنين فقط ولكن تمتد هذه المسئولية لتشمل العملاء والموردين وأصحاب المصالح في هذه المنشأة باعتبار أن لهم دوراً هاماً في نجاح المنشأة واستمرارها. وبالتالي طبقاً لهذه النظرية، ونظراً لوجود مجموعة من أصحاب المصالح في منشأة عميل المراجعة، فإنه يصبح نطاق المساءلة في المنشأة أوسع مما يمكن أن تستوعبه نظرية الوكالة. ولذلك، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح (Soyemi et al. 2019).

ووفقاً للنظرية الاقتصادية Economic Theory، فإنها تفترض أن قيام مراقب الحسابات بإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب، يتضمن تكاليف إضافية تتحملها منشأة عميل المراجعة. إذ أن جودة المراجعة المدركة Perceived Audit Quality ترتبط إيجابياً بسرعة إجراءات عملية المراجعة. ولذلك، فإن منشأة عميل المراجعة على استعداد لدفع أتعاب مراجعة أعلى لمراقب الحسابات، لإتمام إجراءات عملية المراجعة لهم في أسرع وقت ممكن. كما أن أتعاب المراجعة المرتفعة لها ما يبررها، حيث أن إتمام إجراءات عملية مراجعة القوائم المالية السنوية لمنشأة عميل المراجعة بشكل أسرع تتطلب موظفين إضافيين وعمل إضافي، مما يشير إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لمراقب الحسابات (Habib et al. 2019).

وفيما يتعلق بمفهوم فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، أشار Owusu et al. (2024) إلى أنه يمكن تقسيم فترة التأخير المتعلقة بالتقرير

المالي إلي ثلاث فترات، تتمثل الفترة الأولى في فترة التأخير الأولية Preliminary Lag، والتي تمثل الفترة ما بين نهاية السنة المالية وإنتهاء إدارة منشأة عميل المراجعة من إعداد تقريرها المالي بشكل مبدئي، وتتمثل الفترة الثانية في تأخير توقيع مراقب الحسابات لتقريره، وهي عبارة عن الفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، وتتمثل الفترة الثالثة في التأخير الكلي Total Lag، وهي عبارة عن الفترة ما بين نهاية السنة المالية ونشر التقرير المالي.

واتفقت العديد من الدراسات (e.g., Faraji et al. 2023; Hartwig et al. 2023; Purwantoro and Suhartono, 2023; Wang et al. 2024) على تعريف فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، على أنها الفترة المطلوبة لأداء مراقب الحسابات لكافة إجراءات المراجعة اللازمة، فى ضوء حكمه المهني، لجمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة التى تمكنه من الوصول لرآيه الفني المحايد، وهى الفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره.

وفيما يتعلق بمقاييس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد اتضح من تحليل الدراسات السابقة إمكانية قياس تلك الفترة بثلاثة مقاييس بديلة، حيث اتفق كل من (e.g., Arifin and Meli, 2023; Farumi et al. 2023; Wang et al. 2024)على قياس تلك الفترة بعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره. بينما اتفق كل من (e.g., Kalelkar and Xu, 2023; Lai, 2023; Park and Choi, 2023) على قياس تلك الفترة باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره. وأخيراً اتفق كل من (e.g., Pham et al. 2014; Teng and Han, 2023; Yeboah et al. 2023) على قياس تلك الفترة بالانحراف الطبيعي لعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره ووسيط مشاهدات عينة الدراسة لتلك الفترة.

ويعتقد الباحثان بإمكانية الاعتماد على أى بديل من البدائل الثلاث لقياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية على حد سواء وعدم إمكانية الجزم بأفضلية أى منها، حتى على الرغم من إمكانية ترتيب بدائل القياس من حيث مدى شيوعها، واستخدامها بالدراسات السابقة، واعتبار بديل القياس الأول هو الأكثر شيوعا يليه فى ذلك بديلي القياس الثانى والثالث.

وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد أشار العديد (e.g., Cao et al. 2023; Chapman et al. 2023; Kalelkar and Xu, 2023; Putri and Setiany, 2023; Rahman et al. 2023; Suleiman and haya, 2023; Xie et al. 2023; Friedrich and Quick, 2024) إلى إمكانية إنعكاس تلك الفترة على العديد من النواحى التى منها، درجة التصنيف الإئتمانى لمنشاة عميل المراجعة، وسمعة منشأة عميل المراجعة، وإحتمالية تعرضها للدعاوى القضائية، ومدى التقلبات فى أسعار الأسهم وإحتمالية خطر إنهيار أسعارها، وعدم تماثل المعلومات لديها، وتوقيت الإعلان عن الأرباح، ومستوى جودة التقارير المالية لديها، والدور التقييمى والتعاقدي للمعلومات المحاسبية لدى منشأة عميل المراجعة.

ونتيجة لأهمية ومردود فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية على مختلف أصحاب المصالح، أشار البعض (e.g., Bartoszewicz and Rutkowska-Ziarko, 2021; Goicoechea et al. 2021; Johan and Adam, 2022) لقيام الهيئة العامة لسوق المال بالدول المختلفة بإلزام منشأة عميل المراجعة بضرورة الإفصاح عن قوائمها المالية متضمنة تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية خلال إطار زمنى محدد. وهو ما يشير إلى أن طول فترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات عن الفترة المحددة، وفقاً للإطار الزمنى الملزم لإفصاح منشأة عميل المراجعة، قد تنجم عن توافر أحد محدداته، وتنعكس بالتبعية على طول فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية لمنشأة عميل المراجعة وتفاقم تداعياتها السلبية، وهو ما يشير لضرورة قيام منشأة عميل المراجعة بتلافي المحددات المؤثرة سلباً على طول تلك الفترة وتداعياتها السلبية.

ويري الباحثان أنه نتيجة لكون تقرير مراقب الحسابات هو وسيلة توصيل المنتج النهائي لعميلة المراجعة الخارجية، بإعتبارها آلية رقابية وإشرافية يمكن من خلالها دعم مصداقية ما تحتويه القوائم المالية من معلومات، وإمكانية النظر لذلك التقرير على أنه أداة يمكن الاعتماد عليها من قبل مختلف أصحاب المصالح للحكم على مدى إلتزام الإدارة بإطار إعداد التقرير المالي المطبق، فيمكن القول بحتمية إنعكاس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية على منفعة ومصداقية المعلومات المحاسبية فى عملية إتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، خاصة قراري الاستثمار ومنح الائتمان.

وفيما يتعلق بمحددات فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد أشارت العديد من الدراسات (e.g., Junior et al. 2020; Kusin and Kadri, 2020; Lai et al. 2020; Agre and Febrianto, 2023; Ahmed et al. 2023; Alsheikh and Alsheikh, 2023; Gontara et al. 2023; Mnif and Cherif, 2023; Park and Choi, 2023; Wen et al. 2023; Wulandari and Barokah, 2023; Ifada and Utami, 2024; Omah Patience, 2024) إلى مجموعة من المحددات المرتبطة بمنشأة عميل المراجعة والتي تتضمن ما يلي: (1) مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية، و(2) مدى الالتزام بالممارسات القياسية للحوكمة، و(3) مدى فاعلية لجنة المراجعة، و(4) خصائص مجلس الإدارة، و(5) درجة تعقد عمليات منشأة عميل المراجعة معبراً عنها بعدد الخطوط الانتاجية ونوع القطاع الصناعى، وهيكل الملكية، و(6) إحتمالية إعادة إصدار التقارير المالية، و(7) مدى مواجهة منشأة عميل المراجعة لحالات عدم التأكد، و(8) حجم منشأة عميل المراجعة، و(9) النسب المالية تحديداً نسب الربحية والمديونية والسيولة، و(10) تاريخ نهاية السنة المالية، و(11) جودة التقارير المالية، و(12) مدى قابلية التقارير المالية للقراءة.

وأشارت العديد من الدراسات (e.g., Sulcaj, 2021; Farumi et al. 2023; Harymawan and Putri, 2023; Lai, 2023; Trisnadewi et al. 2023;

Yeboah et al. 2023; Febrianty and Raharja, 2024; Razaq and Rosadi, 2024) إلى مجموعة من المحددات الخاصة بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية والمرتبطة بمراقب الحسابات والتي تتضمن ما يلي: (1) حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، و(2) درجة اعتمادها على الأساليب التكنولوجية الحديثة، و(3) درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، و(4) خبرة مراقب الحسابات، و(5) فترة بقاء مراقب الحسابات مع منشأة عميله، و(6) مدى الاعتماد على بدائل مداخل أداء عملية المراجعة، و(7) مدى الاعتماد على مدخل المراجعة المهيكلة، و(8) مستوى الأعباء والموارد المتاحة لمراقب الحسابات، و(9) مستوى جودة المراجعة، و(10) أتعاب عملية المراجعة، و(11) رأي مراقب الحسابات، و(12) مدى أدائه للخدمات الإستشارية الأخرى لنفس منشأة عميله، و(13) احتمالية تعرضه للدعاوى القضائية.

ويرى الباحثان أن فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، بمثابة محصلة نهائية لتضافر العديد من العوامل المتعلقة بالخصائص والظروف المحيطة بمنشأة عميل المراجعة، والتى يعتمد عليها مراقب الحسابات عند تحديده لمستويات الأهمية النسبية ومستوى خطر أعمال منشأة عميله. وهو ما يمكن مراقب الحسابات من إعداد خطة وبرنامج المراجعة بما يعكس طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، والتي تمكنه من تدنية خطر المراجعة لمستواها المقبول والوفاء بمسئوليته المهنية وتجنب إحتمال تعرضه للدعاوى القضائية وفقدانه لسمعته المهنية. فضلا عن اعتماد تلك الفترة، أيضاً، على الخصائص المميزة لمراقب الحسابات، المشار إليها أعلاه، والتى تنعكس على كيفية أدائه لعملية المراجعة بكفاءة وفعالية. وعليه فيمكن القول بعدم القدرة على تحديد الأهمية النسبية لمجموعة المحددات المرتبطة بمنشأة عميل المراجعة، ومجموعة المحددات المرتبطة بمراقب الحسابات، نتيجة لتضافرها معاً للتأثير على الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن تأخير فترة إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

وبشأن الوضع في مصر فيما يتعلق بتوقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد حددت الهيئة العامة للرقابة المالية ضمن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية؛ من خلال المادة رقم (46) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014 وتعديلاته؛ ضرورة أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، وبالتالي فمن المفترض أن ينتهي مراقب الحسابات من إعداد تقرير المراجعة خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى. وتم إتخاذ عدد من التدابير التشريعية والتنظيمية للحد من تأخير صدور تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية دعماً لوقتية ونفعية المعلومات المحاسبية لمستخدميها ، فوفقاً للمادة (٨٩) مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، يجب أن تقدم الشركات المقيدة بالبورصة القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوماً من انتهاء السنة المالية، والقوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء كل ربع سنة.

وفيما يتعلق بمفهوم ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، اتفقت العديد من الدراسات (e.g., Chen et al. 2022; Tani et al. 2022; Farumi et al. 2023; Hansela et al. 2023; Putra and Afrizal, 2023; Valentina and Abbas, 2024; Razaq and Rosadi, 2024) على أنها الإطار الزمني الذى يصف فترة تعاقد أحد مراقبي الحسابات بمنشأة عميله في أحد القطاعات الصناعية، لتقديمه خدمة المراجعة الخارجية للقوائم المالية السنوية التقليدية.

وفيما يتعلق بمقاييس فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، فقد اتضح من تحليل الدراسات السابقة إمكانية قياس تلك الفترة بثلاثة مقاييس بديلة، حيث اتفق كل من (e.g., Farumi et al. 2023; Hansela et al. 2023; Putra and Afrizal, 2023; Valentina and Abbas, 2024; Razaq and Rosadi, 2024) على قياس تلك الفترة بعدد السنوات

التي يقضيها مراقب الحسابات مع منشأة عميله. بينما تم قياسها وفقاً لدراسة Sharma et al. (2017) كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة زيادة فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله عن ثلاث سنوات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. وأخيراً، تم قياسها وفقاً لدراسة Chiang and Lin (2012) كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله أكبر من متوسط عدد سنوات ارتباط مراقبي الحسابات بمنشآت عملائهم بعينة الدراسة ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. ويعتقد الباحثان بأفضلية الاعتماد على عدد السنوات كقيمة مطلقة اتساقاً مع غالبية الدراسات السابقة فضلاً عن اعتبارها أكثر دقة في التعبير عن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله.

وبشأن مزايا وعيوب طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، فقد أشارت العديد من الدراسات (e.g., Farumi et al. 2023; Hansela et al. 2023; Putra and Afrizal, 2023; Valentina and Abbas, 2024; Razaq and Rosadi, 2024) على وجود مردود إيجابي لطول تلك الفترة نظراً لانعكاسها إيجاباً على زيادة خبرة ومعرفة وفهم مراقب الحسابات بطبيعة صناعة منشأة عميل المراجعة وأوجه القصور بهيكل الرقابة الداخلية لديه ومن ثم زيادة القدرة على اختيار وتطبيق إجراءات المراجعة الأكثر فعالية وهو ما ينعكس بالتبعية على تدنية احتمال فشل المراجعة وزيادة جودة حكمه المهني بصفة عامة. بينما أشار Hansela et al. (2023) إلى وجود مردود سلبي لطول تلك الفترة، نظراً لاحتمالية انعكاسها سلباً على استقلالية وموضوعية مراقبي الحسابات الأمر الذي ينجم عنه زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تأخير فترة إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. ويعتقد الباحثان بأن التفاوت في الآراء بشأن احتمالية تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية تؤيد وجهه نظر الباحثان ودوافعه في التحقق من ذلك الأثر في هذا البحث.

وبشأن دوافع تغيير مراقب الحسابات من وجهة نظر منشأة عميله، فقد اتفقت العديد من الدراسات (e.g., Cowle et al. 2023; de Ricquebourg and Maroun, 2023;

Friedrich and Quick, 2024; Greiner et al. 2024) على أن هذه الدوافع تتمثل في: (1) إصدار مراقب الحسابات تقرير مراجعة برأي معدل، و(2) مطالبة مراقب الحسابات بزيادة أتعاب عملية المراجعة، و(3) ارتفاع مستوى المنافسة في القطاع الذي تنتمي إليه منشأة عميل المراجعة، و(4) ارتفاع مستوى تعقد متطلبات المعايير المحاسبية.

وبشأن الوضع في مصر فيما يتعلق بفترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، فقد حددت الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة؛ من خلال المادة رقم (8) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (244) لسنة 2023 بتاريخ 2023/11/8، ضرورة أن يعين مراقب الحسابات سنوياً، ويجوز أن يُجدد له بحد أقصى ست سنوات متصلة على أن يراعى تغييره بعد ذلك بمراقب حسابات آخر مستقل لا تربطه شراكة مهنية بمراقب الحسابات الذى تم تغييره، ولا يجوز أن يُعاد تعيينه إلا بعد مرور ثلاث سنوات مالية من انتهاء الست سنوات السابق الإشارة إليها. ويرى الباحثان أن الجهات المهنية تدعم وتؤيد قصر فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، إلا أنه على ما يبدو من الواقع العملي لسوق مهنة المراجعة سيطرة مكاتب المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم وذات الانتماء والشراكة مع المكاتب الأربعة الكبرى لما لها من إسم وسمعة مهنية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله في مصر، اهتمت العديد من الدراسات (السواح، 2020؛ علي، 2020؛ راشد، 2023) بدراسة تلك الفترة. إذ إهتم السواح (2020) بدراسة أثر فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله وفاعلية لجنة المراجعة على تأخير تقرير المراجعة. واهتم علي (2020) بدراسة أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، بينما تناول راشد (2023) أثر تطبيق مستحدثات المعايير المحاسبية على العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات ومكتبه بعميله وتأخير تقرير المراجعة. ولكن لم تهتم هذه الدراسات بالقدر المطلوب ببحث واختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة

عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، الأمر الذي يدعم توجه البحث الحالي.

وبشأن أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد أشارت العديد من الدراسات (e.g., Ghosh and Siriviriyakul, 2018; Ocak and Özden, 2018; Durand, 2019; Fayyum and Rustiana, 2019; Stewart and Cairney, 2019; Koray et al. 2020; Muhammad, 2020; Razaq and Rosadi, 2024) إلى اختلاف فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية باختلاف طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه على أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، حيث أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله ينتج عنها منافع لمراقب الحسابات نتيجة تراكم المعارف والخبرات التي اكتسبها على مدار فترات زمنية طويلة بارتباطه بمنشأة عميله، وبالتالي بذله لمجهود أقل للوصول لمستوى التوكيد المطلوب، وهو ما يساعده على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية لمنشأة عميله في التوقيت المناسب، مما يُخفض من مخاطر فشل عملية المراجعة.

وعلى العكس من ذلك، توصل Hansela et al. (2023) إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر إيجابياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. بينما اتفقت العديد من الدراسات (e.g., Zare Bahnamiri and Hasankhani, 2021; Chen et al. 2022; Tani et al. 2022; Farumi et al. 2023; Putra and Afrizal, 2023; Valentina and Abbas, 2024) على عدم وجود علاقة معنوية بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

ويخلص الباحثان من تحليل هذه الدراسات إلى وجود اتفاق بينها على أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن

مراجعة القوائم المالية السنوية. وبتحليل هذه الدراسات منهجياً، اتضح اعتمادها على أسلوب الدراسة التطبيقية من خلال استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية للشركات، وهو ما يبرر توجه الباحثان لاختيار هذا المنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتباره الأكثر اعتماداً والأكثر ملاءمة. كما يتضح عدم اختلاف مجال تطبيق هذه الدراسات، حيث تم اختبار هذه العلاقة على الشركات، وذلك بعد استبعاد القطاع المصرفي من تلك الدراسات، والتي تتسم بأنها تعمل في ظل سوق رأس مال متقدم، في حين أن دراسة هذه العلاقة قد تكون أكثر أهمية في الأسواق الناشئة، وهو ما يدعم توجه الباحثان لاختبار هذه العلاقة في بيئة الممارسة المحاسبية والأعمال المصرية باعتبارها إحدى الدول النامية ذات الأسواق الناشئة، علاوة على ندرة البحوث في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي أُجريت فيها هذه الدراسات، يتضح أنها قد أُجريت في عام 2024، الأمر الذي يؤكد على حداثة هذه العلاقة وأهمية دراستها.

وبناء على ذلك يعتقد الباحثان بإمكانية تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، انطلاقاً مما تم التوصل إليه من إمكانية أنه كلما زادت فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله كلما انخفضت فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وهو ما يبرر توجه الباحثان لتبني اتجاه لهذه العلاقة بالاتساق مع الدراسات السابقة في هذا الصدد، والاتساق مع نظرية الوكالة، ونظرية الالتزام، ونظرية أصحاب المصالح. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

H1:يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2-6 تحليل أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية واشتقاق الفرض الثاني للبحث (H2).

وفيما يتعلق بمفهوم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، تناولت العديد من الدراسات (e.g., Dodgson et al. 2020; Baatwah et al. 2021; Ardillah and Chandra, 2022; Knechel and Williams, 2023) مفهوم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. فقد عرفه Dodgson et al. (2020) على أنه شكل من أشكال الخبرة التي يكتسبها مراقب الحسابات من خلال ممارسة نفس العمل في صناعة معينة. وعرفه Baatwah et al. (2021) على أنه مدى امتلاك مراقب الحسابات لمساحة عريضة من المعرفة والمهارة العملية التي تمكنه من أداء عملية المراجعة الخارجية في قطاع صناعي معين. وعرفه Ardillah and Chandra (2022) على أنه مدى إلمام مراقب الحسابات بالخبرة والمهارة التشغيلية والتعليمية، والتي تُزيد من قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. وأضاف Knechel and Williams (2023) على ما سبق، بأن مراقب الحسابات المتخصص تتركز خبرته وتدريبه بشكل كبير فى صناعة معينة، ويقضي معظم وقته فى مراجعة منشأة عميله فى صناعة واحدة.

ويرى الباحثان بأنه يمكن تعريف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على أنه المخزون المعرفي والمهني ذات الصلة لصناعة معينة والذي يعبر عن مدى إلمام مراقب الحسابات بمقومات مهنة المحاسبة والمراجعة، والفهم المتعمق لطبيعة صناعة منشأة عميله، والتحديات التشغيلية التي تواجه تلك الصناعة، وكيفية تطبيق مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بها، وتطويع ذلك كله لاتباع إجراءات تنعكس بالتبعية على كفاءة وفعالية أدائه لعملية المراجعة.

أما فيما يتعلق بقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ووفقاً لتحليل العديد من الدراسات السابقة (e.g., Nisrina, 2021; Zare Bahnamiri and Hasankhani, 2021; Guo et al. 2022; Uthman et al. 2022; Knechel and Williams, 2023) يتضح اعتمادها على مدخلين لقياس هذا التخصص، يتمثل المدخل الأول في درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (والذي يشير إلى انخفاض الوقت والجهد اللازمين من قبل مراقب الحسابات لأداء عملية المراجعة نتيجة للمعرفة والفهم المتعمق لطبيعة صناعة عميل المراجعة)

والذي يمكن قياسه على أساس الحصة السوقية لإجمالي الأصول أو إجمالي المبيعات أو عدد العملاء أو الأتعاب كقيم مطلقة، أو الاعتماد على اللوغارتيم الطبيعي لأى من تلك القيم. أما المدخل الثاني فهو مدى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من عدمه، حيث يعتبر مراقب الحسابات متخصصاً صناعياً في ظل كونه من مراقبي الحسابات الأكثر خبرة والأقدم لدى منشأة المحاسبة والمراجعة أو في ظل استحواذه على نسبة معينة من الحصة السوقية في قطاع معين تتراوح بين (10% – 33%) أو في ظل حصوله على 20% من أتعاب أداء عملية المراجعة في قطاع صناعي معين.

وفيما يتعلق بمردود التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وبالنظر للعديد من الدراسات السابقة (e.g., Guo et al. 2022; Ismail et al. 2022; Petrov and Stocken, 2022; Hsu and Liao, 2023) فإنه يمكن القول بإمكانية انعكاس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على زيادة كفاءة وفعالية أداء مهمة المراجعة، من خلال القدرة على اختيار وتطبيق وتطويع إجراءات المراجعة المستند عليها لأداء تلك المهمة، لكي تلائم المخاطر المحيطة بطبيعة صناعة منشأة عميل المراجعة والتحديات التشغيلية التي تواجهها بشكل كفء وفعال، وهو ما ينعكس بالتبعية على تدنية احتمال فشل المراجعة، وإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب.

وبشأن الوضع في مصر فيما بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، فقد أشارت العديد من معايير المراجعة المصرية [معيار المراجعة المصري رقم (240)، و معيار المراجعة المصري رقم (250)، معيار المراجعة المصري رقم (315)، معيار المراجعة المصري رقم (540)] إلى أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. إذ ألزمت هذه المعايير مراقب الحسابات بضرورة معرفة قدر مناسب من المعلومات حول طبيعة نشاط منشأة عميل المراجعة وعن الصناعة التي تنتمي إليها. ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم (240) توضيح دور التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في قدرته علي التقييم الدقيق لتقليل خطر الغش والتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال معرفته الجيدة بقطاع التخصص ومعرفة السياسات المحاسبية المتبعة وخبرته بالعرف السائد داخل القطاع المتخصص.

كما تظهر الفقرة رقم 15 في معيار المراجعة المصري رقم (250) أن يكون المراقب المتخصص علي علم بكافة التفاصيل القانونية لهذا القطاع. ويهدف معيار المراجعة المصري رقم (315) إلى تفهم طبيعة النشاط وبيئة الشركة والقطاع الذي تعمل به وهو ما يتمتع به المراقب المتخصص وينتج عن ذلك كفاءة وجودة عملية المراجعة. وفي حين أشارت الفقرة الخامسة من معيار المراجعة المصري رقم (540) إلى مدي أهمية التخصص الصناعي لمر اقب الحسابات في مراجعة التقديرات المحاسبية.

ويرى الباحثان أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يُعد من أهم محددات تحسين جودة المراجعة خاصة في الوقت الحالي، والتي تواجه فيه مهنة المراجعة الضغوط والانتقادات من العديد من الأطراف التي تطالب بدراسة وتقويم جودة المراجعة، خاصة في ظل عدم وجود أساليب موضوعية لتقويم هذه الجودة. كما يعمل علي تقليل فجوة التوقعات في المراجعة، فالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات في مزاولة مهنة معينة يُحسن من جودة أداء عملية المراجعة، والتي تعد مطلباً أساسياً لكافة المستفيدين من مهنة المراجعة من أجل إضفاء الثقة علي قوائمها المالية، وهو ما ينعكس بدوره على إصدار مراقب الحسابات لتقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب.

وبشأن أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فإنه يتضح للباحث من تحليل العديد من الدراسات السابقة (e.g., Ahmad et al. 2016; Rusmin and Evans, 2017; Afifah and Chariri, 2023; Farumi et al. 2023; Mnif and Cherif, 2023) وجود اتفاق فيما بينها، بشأن التأثير السلبي والمعنوي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، نتيجة لانعكاس هذا التخصص على الارتقاء بمستوى جودة أحكامه المهنية وتطويره لإجراءات وأساليب كشف الغش، والفهم العميق لمخاطر سمعة عملائهم وخبراتهم في إعداد تقارير المراجعة، بشكل يساهم إيجاباً في إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب.

وبشأن أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله، فقد أشار Al Bhoor and Khamees, 2016 إلى اختلاف طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، حيث توصل إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله، نتيجة لانعكاس هذا التخصص على الارتقاء بالمستوى المدرك لجودة المراجعة، من خلال زيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة، ومن ثم زيادة قدرتها على الحد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة، فضلاً عن المساهمة في تدنية المستوى الفعلى لخطر المعلومات، ودعم الاستقرار المالي للشركة، وتدنية مستوى عدم تماثل المعلومات، والحد من تفاقم مشكلتي التخلخل الأخلاقي والاختيار العكسي، وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة كفاءة مراقب الحسابات في كشف التحريفات الجوهرية بسبب الغش في القوائم المالية، وبالتالي تقوم منشأة عميل المراجعة بالابقاء على مراقب الحسابات لفترة أطول.

ويؤخذ على هذه الدراسات بنوعيها عدم الاهتمام بدراسة تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. ويرى الباحثان أن التفاعل بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بمنشأة عميله يمكن أن ينتج متغيراً مُعدلاً، من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية المتعلقة بتأثير الفرض الأول (H1) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر المعدل. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث (H2)، على النحو التالي:

H2: يختلف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية المصرية بإختلاف مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

7- منهجية البحث.

تستهدف منهجية البحث في المقام الأول تناول الشق التطبيقي للبحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف يعرض الباحثان كلاً من؛ مجتمع وعينة الدراسة، ونموذج الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي:

7-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2022[1]. وقد تم تجميع بيانات الدراسة بداية من عام 2017 نظراً لأن غالبية الشركات بدأت بإعداد والإفصاح عن تقرير حوكمة الشركات بداية من هذا التاريخ. وقد تم استبعاد المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، لإختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وذلك قياساً على العديد من الدراسات (e.g., Stewart and Cairney, 2019; Muhammad, 2020; Razaq and Rosadi, 2024).

وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات، حيث تمثلت الشروط الواجب توافرها في مفردات عينة الدراسة فيما يلى: (1) أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، و(2) توافر القوائم المالية السنوية للشركة خلال فترة الدراسة، و(3) أن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية، وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة 105 شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، بعدد مشاهدات قدرها 630 مشاهدة، حيث يتبع الباحثان مدخل Firm year observation قياساً على (

[1] راعى الباحثان أن تكون فترة الدراسة بعد تبني IFRS في مصر عام 2015، لتلافي تأثير هذا التبني على العلاقة محل الدراسة خاصة مستوى الإفصاح المحاسبي، وتداعيات محاسبة القيمة العادلة على خبرة وجودة أحكام مراقب الحسابات.

e.g., e.g., Ghosh and Siriviriyakul, 2018; Durand, 2019; Koray et al. 2020; 0; Razaq and Rosadi, 2024).

ويوضح الجدول رقم (1) القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة[2] وعدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة.

جدول رقم (1) شركات عينة الدراسة مصنفة وفقاً للقطاعات

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
قطاع المنتجات المنزلية	8	7.6%
قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	12	11.4%
قطاع الكيماويات	7	6.7%
قطاع الرعاية الصحية	11	10.5%
قطاع السياحة	8	7.6%
قطاع التشييد	17	16.2%
قطاع الأغذية	21	20%
قطاع العقارات	21	20%
إجمالي عدد الشركات	105	%100

[2] يوضح الملحق رقم (1) أسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة .

7-2 نموذج البحث:

يظهر نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي والإضافي بالشكل رقم (1) التالي:

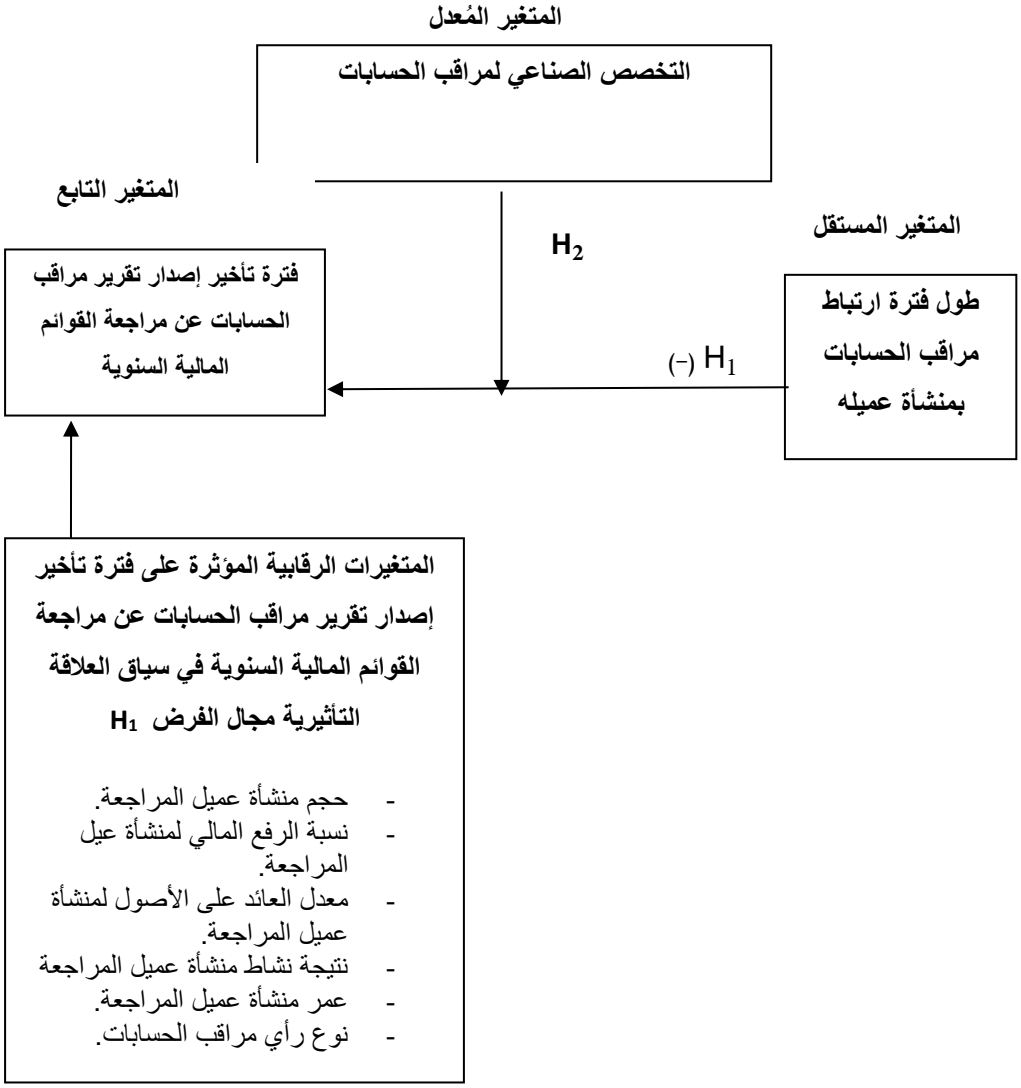

شكل رقم (1) نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي والإضافي

المصدر: إعداد الباحثان

3-7 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير	نوعه	توصيفه	قياسه	الأثر المتوقع
فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية ARL	تابع	الفترة المطلوبة لأداء مراقب الحسابات لكافة إجراءات المراجعة اللازمة، فى ضوء حكمه المهني، لجمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة التى تمكنه من الوصول لرأيه الفني المحايد، وهى الفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره (Farumi et al. 2023).	أ- لأغراض التحليل الأساسي: بعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، قياساً على Farumi et al. (2023). ب- لأغراض تحليل الحساسية: باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، قياساً على Lai (2023)	-----
طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله ATenure	مستقل	الإطار الزمني الذى يصف فترة تعاقد مراقب الحسابات بمنشأة عميله في أحد القطاعات الصناعية، لتقديمه خدمة المراجعة الخارجية التقليدية للقوائم المالية السنوية التاريخية (Valentina and Abbas, 2024).	أ- لأغراض التحليل الأساسي: بعدد سنوات تعاقد مراقب الحسابات مع منشأة عميله خلال فترة الدراسة، قياساً على Valentina and Abbas, (2024) ب- لأغراض تحليل الحساسية: كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة زيادة فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله عن ثلاث سنوات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك ، قياساً على Sharma et al. (2017)	-
التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AISPEC	مُعدل	مدى إلمام مراقب الحسابات بالخبرة والمهارة التشغيلية والتعليمية، والتي تُزيد من قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية (Ardillah and Chandra, 2022)	مدخل الحصة السوقية لإجمالي الأصول، مقاسه بالمعادلة التالية: إجمالي أصول عملاء مراقب الحسابات في صناعة معينة ÷ إجمالي أصول عملاء القطاع الصناعي بعينة الدراسة قياساً على Uthman et al. (2022).	± علي (H1)

حجم منشأة عميل المراجعة FS	رقابي	يقصد به طاقة وإمكانيات الشركة المادية والبشرية والتكنولوجية التي تعبر عن قدرتها على توليد إيرادات النشاط (Chen et al. 2022).	باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، قياساً على Chen et al. (2022).	-
نسبة الرفع المالي لمنشأة عيل المراجعة LEV	رقابي	مدى اعتماد الشركة على التمويل بالاقتراض (Chen et al. 2022).	خارج قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول، قياساً على Chen et al. (2022)	+
معدل العائد على الأصول لمنشأة عميل المراجعة ROA	رقابي	أحد أهم أدوات تقييم الأداء المالي للشركة، خاصةً قدرتها على تحقيق الأرباح (Chen et al. 2022).	خارج قسمة صافي الربح بعد خصم الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول، قياساً على Chen et al. (2022)	-
نتيجة نشاط منشأة عميل المراجعة (الخسارة) LOSS	رقابي	تضحيه اضطراريه تتحملها المنشأة دون الحصول على اي منفعه سواء حاضره او مستقبليه (Chen et al. 2022).	تم قياسه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان صافي الربح قبل خصم العناصر الاستثنائية سالباً ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك، قياساً على Chen et al. (2022)	+
عمر منشأة عميل المراجعة AGE	رقابي	يقصد به مدة إدراج الشركة في البورصة (Chen et al. 2022).	باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات إدراج الشركة في البوصة، قياساً على Chen et al. (2022)	-
نوع رأي مراقب الحسابات AuditOpin	رقابي	هو أحد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات، في سياق أدائه لعملية المراجعة الخارجية التقليدية التي تتم وفقا لتقييمه الموضوعي للظروف المحيطة بأعمال التكليف بناء على مستوى تأهيله العلمي والعملي، والتزامه بما حددته المعايير المهنية وقواعد أداب وسلوكيات المهنة (Chen et al. 2022).	تم قياسه كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) إذا كان تقرير مراقب الحسابات برأى معدل، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك ، قياساً على ((Chen et al. (2022	+

4-7 أدوات وإجراءات الدراسة:

فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية Secondary data الواردة بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة، بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com) للحصول على نموذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، ومحاضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركات، بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info/countries/eg)، وكذلك الاعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية.

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة، فقد قام الباحثان بتجهيز البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة. وفيما يتعلق بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، فقد تم قياسها بعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، وذلك قياساً على Farumi et al. (2023) ، من خلال تقرير المراجعة. أما طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، فقد تم قياسها عن طريق عدد سنوات تعاقد مراقب الحسابات مع منشأة عميله خلال فترة الدراسة، قياساً على Valentina and Abbas (2024). وفيما يتعلق بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات ، فقد تم قياسها عن طريق مدخل الحصة السوقية لإجمالي الأصول، مقاسه بالمعادلة التالية (إجمالي أصول عملاء مراقب الحسابات في صناعة معينة ÷ إجمالي أصول عملاء القطاع الصناعي بعينة الدراسة)، وذلك قياساً على Uthman et al. (2022).

وأخيراً، اعتمد الباحثان على بيانات التقارير المالية في حساب قيم كل من حجم منشأة عميل المراجعة، ونسبة الرفع المالي لمنشأة عميل المراجعة، ومعدل العائد على الأصول، والخسارة، وعمر منشأة عميل المراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات. وبعد الإنتهاء من حساب قيم كافة متغيرات الدراسة تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel ، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها (Chen et al. 2022).

7-5 أدوات التحليل الإحصائي:

استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي EViews 9 لاختبار فرضي الدراسة، حيث تم اختبار حزم البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة (Balanced Panel data) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. كما تم استخدام كل من Panel random Least Squares و Panel Fixed Least Squares في التحليل الأساسي، والتحليل الاضافي، وتحليل الحساسية لبيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي EViews 9، حيث يتوافر في هذا البرنامج امكانية اجراء اختبار حزم البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة، وهو الأمر الذي لا يتوافر في البرنامج الاحصائي SPSS.

وقد تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي. كما تم اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك (Co-integration)، قبل إجراء تحليل الانحدار Panal Regression.

8- نتائج اختبار فرضي البحث

يستهدف هذا الجزء من البحث تناولالإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، واختبار التعددية الخطية (الارتباط الخطي الذاتي) Multicollinearity Diagnostics، ونتيجة اختبار درجة الإرتباط بين متغيرات الدراسة، ونتيجة اختبار جذر الوحدة، ونتيجة اختبار التكامل المشترك، ونتائج اختبار فرضي البحث. وذلك على النحو التالي:

8-1 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل والمتغيرات الرقابية) خلال فترة الدراسة من عام 2017 إلى عام 2022. ويشير هذا الجدول إلى أن متوسط متغيرات الدراسة تقع بين الحدين الحد الأعلى والأدنى وهو ما يشير إلى أنه يوجد تجانس في البيانات وهو ما تؤكد عليه قيم الانحراف المعياري، حيث يتضح من هذا الجدول أن قيم الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة أقل من المتوسط الحسابي لنفس المتغيرات. وإن كان الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول أكبر من المتوسط

الحسابي بالنسبة لنفس المتغير، بما يوضح تباين هذا المتغير لشركات العينة، وهو وضع طبيعي حيث تشمل العينة 105 شركة (630 مشاهدة) في قطاعات مختلفة عن سنوات مختلفة من الازدهار والركود.

جدول رقم (2) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ARL	630	25	105	64.37	23.530
ATenure	630	1	6	3.61	1.753
AISPEC	630	0.000	3.875	1.53457	0.815545
FS	630	5.741	9.9986	8.517	0.6938
LEV	630	0.0046	0.96713	.3975	0.2266
ROA	630	−.6897	0.48283	0.0997	0.1186
LOSS	630	0	1	0.63	0.484
AGE	630	0.301	1.602	1.2242	0.2224
AuditOpin	630	0	1	0.54	0.499

حيث يعبر (ARL) عن فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، ويشير (ATenure) عن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، وتمثل (AISPEC) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وتشير (FS) إلى حجم منشأة عميل المراجعة، وتمثل (LEV) الرفع المالي لمنشأة عميل المراجعة، وتعبر (ROA) عن معدل العائد على الأصول لمنشأة عميل المراجعة، ويشير (LOSS) إلى تحقيق منشأة عميل المراجعة خسارة، وتعبر (AGE) عن عمر منشأة عميل المراجعة، وتمثل (AuditOpin) رأي مراقب الحسابات.

اختبار التعددية الخطية (الارتباط الخطي الذاتي) Multicollinearity Diagnostics:

تم استخدام قيمة (Variance Inflation Factor) VIF كمؤشر لاختبار التعددية الخطية (الارتباط الخطي الذاتي) لكل متغيرات الدراسة، حيث أنه كلما كانت هذه القيمة أكبر من 10

كلما دل ذلك على وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات الدراسة، ومن ثم صعوبة إجراء أسلوب الانحدار المتعدد (Afifah and Chariri, 2023). ويوضح الجدول رقم (3) قيمة VIF لكل متغيرات الدراسة، حيث يتضح أن قيمة VIF لكل متغيرات الدراسة أقل من 10، وبالتالي لا توجد مشكلة التعددية الخطية (الارتباط الخطي الذاتي) ويوضح الجدول رقم (3) قيمة VIF لكل متغيرات الدراسة، ومن ثم يمكن إجراء أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد بدون أي مشاكل.

جدول رقم (3) اختبار التعددية الخطية

Variable	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
ATenure	.708	1.412
AISPEC	.187	5.348
FS	.484	2.068
LEV	.955	1.047
ROA	.469	2.133
LOSS	.162	6.157
AGE	.862	1.160
AuditOpin	.171	5.835

نتيجة اختبار درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

استخدم الباحثان معامل ارتباط بيرسون لتحديد درجة الارتباط بين المتغير المستقل والرقابي وإذا كانت درجة الارتباط بين هذه المتغيرات أقل من 0.7 فإن هذا يعنى وجود ارتباط ضعيف بين المتغير المستقل والرقابي، وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطى الذاتي. ومن ثم يمكن إجراء أسلوب الانحدار المتعدد بدون أي مشاكل. وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لأن بيانات الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً.

ويوضح جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويشير هذا الجدول إلى وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة أقل من 0.7 والتي تمثل الحد الأقصى الذي يترتب على تجاوزه ظهور مشكلة الارتباط الخطي الذاتي Multicollinearity، قياساً على (Afifah and Chariri, 2023).

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation	ATenure	AISPEC	FS	LEV	ROA	LOSS	AGE	AuditOpin
ATenure	1							
AISPEC	.227**	1						
FS	.532**	.212**	1					
LEV	-.565**	-.272**	-.578**	1				
ROA	.431**	.288**	.535**	-.513**	1			
LOSS	-.396**	-.414**	-.310**	.389**	-.311**	1		
AGE	.462**	.481**	.556**	-.531**	.480**	-.593**	1	
AuditOpin	-.426**	-.348**	-.336**	.420**	-.295**	.433**	-.241**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

نتيجة اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

بعد عرض الإحصائيات الوصفية يجب اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة قبل إجراء تحليل الانحدار Panal Regression. ويستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لتجنب مشكلات الانحدار الزائف، حيث يفترض أن المتغيرات المحاسبية تتجه في الأجل الطويل عادة نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونظراً لأنه في بعض الأحيان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المحاسبية غير مستقرة (Non-stationary)، فإنه في مثل هذه الحالة لا تصلح نماذج الانحدار التقليدية في دراسة العلاقات بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى ما

يسمي بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبالتالي، فإن نتائج الاختبارات الإحصائية (R^2, DW, F, t) لا يمكن الاعتماد عليها.

وتعتبر السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة إذا كان كل من الوسط الحسابي، والتباين الخاص بالسلسلة الزمنية للمتغير ثابتاً عبر الزمن (Heij et al. 2004)، هذا فضلاً عن الحاجة إلى تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة.

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرار المتغيرات الموجودة بفرضي الدراسة في وضعها الأصلي وذلك وفقاً لنتائج ثلاثة اختبارات مختلفة، هي: (1) اختبار Levin, Lin & Chut (LLC)، (2) اختبار Fisher Chi-square (ADF)، (3) اختبار Fisher Chi-square (PP).

ويتضح من نتائج الاختبارات الثلاث أن الإحصائيات الخاصة بجميع المتغيرات معنوية بما يشير إلى عدم قبول فرض العدم القائل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة {Non Stationary}، وقبول الفرض البديل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة {Stationary} (Levin, et al., 2002). كما تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات ذات رتبة تكامل تكون من الدرجة صفر I(0)، أي أن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة في وضعها الأصلي.

جدول رقم (5) نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج الإحصائي (Unit Root)

المتغيرات	LLC Test	ADF Test	PP Test	رتبة المتغير
ARL	−18.6501 (0.000)	297.290 (0.0001)	428.195 (0.000)	I(0)
ATenure	−19.627 (0.000)	305.984 (0.000)	436.156 (0.000)	I(0)
AISPEC	−14.3728 (0.000)	290.148 (0.000)	367.205 (0.000)	I(0)
FS	−21.743 (0.000)	336.224 (0.000)	509.435 (0.000)	I(0)
LEV	−38.585 (0.000)	344.883 (0.000)	547.168 (0.000)	I(0)
ROA	−37.998 (0.000)	314.429 (0.000)	557.015 (0.000)	I(0)
LOSS	−36.385 (0.00)	360.370 (0.00)	620.858 (0.00)	I(0)
AGE	−37.391 (0.00)	324.816 (0.00)	537.461 (0.00)	I(0)
AuditOpin	−30.140 (0.00)	224.816 (0.00)	426.646 (0.00)	I(0)

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 9).

نتيجة اختبار التكامل المشترك (Co-integration):

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك Cointegration بين متغيرات النموذج الإحصائي المستخدم، وذلك للتأكد من وجود علاقة تأثيرية بين متغيرات النموذج من عدمه، وذلك باستخدام اختبار Kao Test والذي ينص فرض العدم له على أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (Kao, 1999). ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات النموذج الإحصائي. ويتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test أن إحصائية الاختبار معنوية، بما يشير إلى رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بأن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات النموذج، وأن هناك علاقة تأثيرية بين متغيرات نموذج الدراسة.

جدول رقم (6) نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات نموذج الدراسة

	Prob.	t-Statistic
ADF	0.0000	-14.31068

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 9)

8-2 نتيجة اختبار الفرض الأول (H1):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد تم ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة (1) التالية:

$$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \qquad (1)$$

حيث:

$ARL_{(it)}$: فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية (i) عن السنة (t).

$ATenure_{(it)}$: طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة (i) عن السنة (t).

β_0: الجزء الثابت في معادلة الإنحدار.

β_1: معلمة الإنحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله من التغيرات في فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

$\varepsilon_{(it)}$: الخطأ العشوائي.

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله (المتغير المستقل) أقل من 0.05 وقبل إجراء تحليل الانحدار Panel Regression سيتم إجراء اختبار Hausman Test[3] للتعرف على أسلوب الانحدار الملائم الخالي من أخطاء القياس، وتحديد ما إذا كان سيتم استخدم اسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares أو أسلوب الانحدار Panel EGLS (Cross-section random effects) وينص فرض العدم لاختبار Hausman Test على أن أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares ليس هو الأفضل في حين ينص الفرض البديل على أن اسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares هو الأفضل (Gujarati, 2004). ويلخص الجدول رقم (7) نتائج اختبار Hausman Test، حيث يتضح من نتائج الاختبار أن إحصائية الاختبار غير معنوية، مما يعني قبول فرض العدم بأن أسلوب الانحدار Panel random Least Squares هو اسلوب الانحدار الملائم للنموذج الإحصائي للدراسة.

[3] سيتم إجراء هذا الإختبار عند اختبار الفرض الرئيسي الثاني، وذلك لعدم تكرار الجزء النظري المرتبط به في متن البحث.

جدول رقم (7) نتائج اختبار Hausman Test لتحديد نوع أسلوب الإنحدار الملائم للفرض H1

أسلوب الانحدار الملائم	Prob	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic
Panel random Least Squares	0.5309	1	0.392680

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 9).

وبعد التعرف على اسلوب الانحدار الملائم لاختبار نموذج الدراسة يمكننا إجراء تحليل الانحدار Panel Regression، وعرض النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (8) التالي:

جدول رقم (8) نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول H1 في ظل التحليل الأساسي

Model (1)	$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$	
ARL	β	P-value
ATenure	-0.287	0.000
R-squared		0.083
Adjusted R-squared		0.081
F-statistic		56.552
Sig.		0.000

(*) عدد مفردات العينة 630 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (1)، حيث يظهر الجدول رقم (8) أن معامل التحديد المعدل Adjusted R^2= 0.081 وهو ما يشير إلى أن 8.1% من التغيرات التي تحدث في فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة). وتؤيد نتائج الاختبار الإحصائي معنوية النموذج ككل، حيث (P-value= 0.000) للنموذج ككل كانت أقل من مستوى المعنوية المقبول 0.05 مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.

وتوضح نتائج التحليل الاحصائي أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، حيث بلغ معامل طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة = 0.287− بمستوى معنوية (0.000=P−value) بما يشير إلى أن هذا المتغير له تأثير سلبي ومعنوي، وبالتالي يتم رفض فرض العدم ومن ثم يتم قبول الفرض البديل H1.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات (e.g., Durand, 2019; Fayyum and Rustiana, 2019; Stewart and Cairney, 2019; Koray et al. 2020; Muhammad, 2020; Razaq and Rosadi, 2024)، وتختلف هذه النتيجة مع العديد من الدراسات (e.g., Zare Bahnamiri and Hasankhani, 2021; Chen et al. 2022; Tani et al. 2022; Farumi et al. 2023; Putra and Afrizal, 2023; Valentina and Abbas, 2024) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. وأيضاً، تختلف هذه النتيجة مع ما توصل إليه Hansela et al. (2023) إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر إيجابياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

وتتفق هذه النتيجة التي توصل إليها الباحثان من وجود علاقة سلبية ومعنوية بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية مع نظرية الوكالة، وفقاً لنظرية الوكالة، كلما طالت فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله كلما تمت عملية مراجعة القوائم المالية السنوية بصورة أسرع، ويرجع ذلك إلى زيادة فهم مراقب الحسابات للخصائص والعمليات ومخاطر الأعمال والنظام المحاسبي لمنشأة عميله، حيث سيؤدي ذلك إلى قيام مراقب الحسابات بتصميم برامج مراجعة فعالة، تساعده في تقليل فترة إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية لمنشأة عميله (Sari et al. 2019).

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع كلاً من نظرية الالتزام، ونظرية أصحاب المصالح، فوفقاً لنظرية الالتزام يجب على مراقب الحسابات الإنتهاء من عملية المراجعة وإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب. وبالنسبة لنظرية أصحاب المصالح، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في الوقت المناسب لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح.

ويرى الباحثان أن التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، والذي يعتبر تأثيراً منطقياً، يرجع إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله ينتج عنها منافع لمراقب الحسابات نتيجة تراكم المعارف والخبرات التي اكتسبها على مدار فترات زمنية طويلة بارتباطه بمنشأة عميله، وبالتالي بذله لمجهود أقل للوصول لمستوى التوكيد المطلوب، وهو ما يساعده على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية لمنشأة عميله في التوقيت المناسب، مما يُخفض من مخاطر فشل عملية المراجعة.

3-8 نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني (H2):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية يختلف باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لدى هذه الشركات. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

وقد تم اختباره باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2) التالية:

$$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \beta_2 AISPEC_{(it)} + \beta_3 ATenure_{(it)} * AISPEC_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2)$$

حيث:

(ARL (it); ATenure (it)): كما سبق تعريفهما بالنموذج رقم (1).

AISPEC (it): تعبرعن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

ATenure (it) * AISPEC (it): يشـــير للأثر المعدل للتخصـــص الصـــناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بمنشأة عميله.

ويتم رفض فرض العدم (ومن ثم قبول الفرض البديل) إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) للمتغير المعدل *AISPEC (it) * ATenure (it)* أقل من 0.05

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (2) على النحو التالي:

جدول رقم (9) نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني (H2)

Model (2)	في ظل الأخذ في الإعتبار التخصـــص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل متغير التخصـــص الصـــناعي لمراقب الحســابات للشــركة كمتغير معدل للعلاقة	
ARL	β	P-value	β	P-value
ATenure	-0.431	0.000	-0.287	0.000
AISPEC	-0.385	0.000	--------	----------
ATenure*AISPEC	-0.555	0.000	--------	----------
R-squared	0.359		0.083	
Adjusted R-squared	0.356		0.081	
F-statistic	116.852		56.552	
Sig.	0.000		0.000	

(*) عدد مفردات العينة 630 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

ويوضح الجدول رقم (9) معنوية النموذج ككل (P-value =0.000)، بما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، مع زيادة القوة التفسيرية له من 8.1% إلى 35.6%. كما تشير معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير السلبي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، بعد الأخذ في الاعتبار التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير معدل للعلاقة، حيث كان المتغير التفاعلي ATenure*AISPEC معنوياً (P-value=0.000). وبالتالي، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H2). كما يتضح أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (e.g., Rusmin and Evans, 2017; Afifah and Chariri, 2023; Farumi et al. 2023; Mnif and Cherif, 2023).

ويرى الباحثان أن معنوية تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير معدل للعلاقة بين طول فترة ارتباطه بمنشأة عميله وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية قد يرجع إلى إنعكاس هذا التخصص على الارتقاء بمستوى جودة أحكامه المهنية وتطويره لإجراءات وأساليب كشف الغش، والفهم العميق لمخاطر السمعة لعملائه وخبراته في إعداد تقارير المراجعة، بشكل يساهم إيجاباً في إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب.

9- التحليل الاضافي:

يتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة (e.g., Faraji et al. 2023; Kalelkar and Xu, 2023; Lai, 2023; Mnif and Cherif, 2023; Park and Choi, 2023; Owusu et al. 2024; Razaq and Rosadi, 2024) إمكانية اعتبار التحليل الإضافي كإحدى المنهجيات المتبعة لإضفاء المزيد من الوضوح، أو الفهم للعلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، ومعالجة أى خلل بنموذج البحث الأساسي إن وجد.

ويتم ذلك من خلال الاعتماد على متغيرات لم يسبق التحقق من أثرها، أو تغيير طريقة معالجة أثر المتغيرات التي تم اختبارها سابقاً على العلاقات محل الدراسة.

ويمكن تعريف التحليل الإضافي على أنه منهجية لإعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي بعد تعديلها من خلال استحداث متغيرات جديدة (ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة) أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع (باعتبارهما المتغيرين الرئيسيين لأي علاقة) وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد مدى إختلافهما، وأثر هذا الإختلاف على ما تم التوصل إليه من نتائج (Lai, 2023).

وبتحليل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة (e.g., Faraji et al. 2023; Kalelkar and Xu, 2023; Lai, 2023; Park and Choi, 2023; Owusu et al. 2024) يمكن إثارة تساؤل عن مدى أفضلية اتباع أي المدخلين الرقابي أو المُعدل. وللإجابة على هذا التساؤل تم إعادة اختبار العلاقة محل الدراسة الخاصة بالفرض الثاني بالتحليل الأساسي، بعد إدخال متغيرات رقابية خاصة بكل من (حجم منشأة عميل المراجعة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ونتيجة نشاط منشأة عميل المراجعة، وعمر منشأة عميل المراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات) حتى يتم إجراء مقارنة بين نتائج التحليليين الإضافي والأساسي وتحديد مدى الاختلاف بينهما، وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح على العلاقات الرئيسية بالتحليل الأساسي، والتحقق من مقدرة التأثير على قوة أو اتجاه العلاقة محل الدراسة بعد إدخال المتغيرات الرقابية. وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان بإعادة اختبار الفرض الثاني للبحث بالاعتماد على المدخل الرقابي لمعالجة المتغيرات.

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على المعادلة التالية:

$$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \beta_2 AISPEC_{(it)} + \beta_3 ATenure_{(it)} * AISPEC_{(it)} + \beta_4 FS_{(it)} + \beta_5 LEV_{(it)} + \beta_6 ROA_{(it)} + \beta_7 LOSS_{(it)} + \beta_8 AGE_{(it)} + \beta_9 AuditOpin_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$$

ويوضح الجدول رقم (10) نتائج التحليل الإحصائي للنموذج الاحصائي السابق ذكره أعلاه كما يلي:

جدول رقم (10) نتيجة تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة الخاصة بالتحليل الإضافي

Model (3)	في ظل التحليل الإضافي (متغيرات رقابية)		في ظل التحليل الأساسي (تجاهل المتغيرات الرقابية)	
ARL	β	P-value	β	P-value
ATenure	−0.739	0.000	−0.431	0.000
AISPEC	−0.235	0.001	−0.385	0.000
ATenure*AISPEC	−0.362	0.004	−0.555	0.000
FS	−1.152	.000	---------	----------
LEV	.036	.904	---------	----------
ROA	−.206	.041	---------	----------
LOSS	.511	.000	---------	----------
AGE	−.597	.000	---------	----------
AuditOpin	.231	.002	---------	----------
R-squared	0.435		0.359	
Adjusted R-squared	0.426		0.356	
F-statistic	52.972		116.852	
Sig.	0.000		0.000	

(*) عدد مفردات العينة 630 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

إذ يتضح معنوية النموذج ككل (P-value= 0.000)، بما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة القوة التفسيرية له من 35.6% إلى 42.6 % في ظل الأخذ في الاعتبار كل من حجم منشأة عميل المراجعة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ونتيجة نشاط منشأة عميل المراجعة، وعمر منشأة عميل المراجعة، ورأي مراقب الحسابات كمتغيرات رقابية. كما يتبين من تحليل معاملات الانحدار اختلاف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لدى هذه الشركات. كما يتضح أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وحجم منشأة عميل المراجعة، ومعدل العائد على الأصول، وعمر منشأة عميل المراجعة وبين فترة

تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية. وتوجد علاقة ايجابية ومعنوية بين كلاً من رأي مراقب الحسابات، وتحقيق منشأة عميل المراجعة خسارة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية. وعدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الرفع المالي لمنشأة عميل المراجعة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية. وبذلك أمكن للباحث الإجابة على التساؤل عن ما إذا كان تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية يختلف باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بعد إدخال المتغيرات الرقابية.

ويتضح من تتبع إجابة الأسئلة في ظل مدخل المتغيرات الرقابية ومقارنتها بنتائج اختبار الفرض (H2) في ظل مدخل المتغير المعدل، اتفاق نتائج كلا المدخلين على اختلاف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لدى هذه الشركات.

10- تحليل الحساسية:

يعتبر تحليل الحساسية إحدى المنهجيات التي يتم الاعتماد عليها للتحقق من مدى قوة أو متانة النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام التحليل الأساسي لفرضي البحث. وتختلف الوسائل أو المداخل التي يمكن استخدامها للتحقق من مدى قوة النتائج التي تم التوصل إليها من دراسة إلى أخرى. فقد يتم إجراء تحليل الحساسية عن طريق اختبار فرضي البحث على مدار فترات زمنية مختلفة أو عن طريق استبعاد أو التحكم في تأثير إصدار قوانين أو قواعد تنظيمية خلال فترة الدراسة والتي قد تؤثر على النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي أو من خلال استخدام مقاييس بديلة للمتغير التابع أو المتغير المستقل محل الدراسة، أو كليهما (e.g., Pham et al. 2014; Sharma et al. 2017; Soyemi et al.

2019; Chen et al. 2022; Lai, 2023; Mnif and Cherif, 2023; Al-Absi et al. 2024; Wang et al. 2024)

وبناءً على ذلك، سوف يقوم الباحثان باختبار مدى حساسية النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي اعتماداً على أسلوب استخدام مقاييس بديلة للمتغير المستقل (طول فترة ارتباط مراقب بمنشأة عميله)، والمتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية)، وبالتالي يسعى الباحثان من خلال تحليل الحساسية إلى الإجابة عن التساؤل التالي :هل تختلف النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق باختبار فرضي البحث من خلال التحليل الأساسي باختلاف طرق قياس متغيرات الدراسة؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم إعادة تشغيل النماذج المستخدمة في اختبار فرضي البحث بالاعتماد على طرق بديلة لقياس المتغيرات.

وتحقيقاً لذلك تم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره كمقياس بديل لقياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وذلك قياساً على Lai (2023). كما تم الاعتماد على المتغير الوهمي الذي يأخذ القيمة (1) في حالة زيادة فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله عن ثلاث سنوات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، كمؤشر بديل لقياس طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله، وذلك قياساً على قياساً على (Sharma et al. 2017). وبالتالي، يمكن توضيح نتائج اختبار العلاقة الرئيسية محل الدراسة في ظل إجراء تحليل الحساسية ومقارنتها بنتائج العلاقات التي تم التوصل إليها في ظل التحليل الأساسي على النحو التالي:

فيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول (H1) في ظل تحليل الحساسية فإنه لاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد تم ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة (1) التالية:

$$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \qquad (1)$$

ويوضح الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار في ظل تحليل الحساسية:

جدول رقم (11) نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول H1 في ظل تحليل الحساسية

Model (1)	$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$	
ARL	β	P-value
ATenure	−0.268	0.000
R-squared		0.072
Adjusted R-squared		0.070
F-statistic		48.704
Sig.		0.000

(*) عدد مفردات العينة 630 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

ويوضح الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (1) في ظل تحليل الحساسية، حيث يظهر الجدول رقم (11) أن معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 =0.070 وهو ما يشير إلى أن 7% من التغيرات التي تحدث في فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة). وتؤيد نتائج الاختبار الإحصائي معنوية النموذج ككل، حيث (P-value =0.000) للنموذج ككل كانت أقل من مستوى المعنوية المقبول 0.05 مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.

وتوضح نتائج التحليل الاحصائي أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، حيث بلغ معامل طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة = 0.268− بمستوى معنوية (0.000=P−value) بما يشير إلى أن هذا المتغير له تأثير سلبي ومعنوي، وبالتالي يتم رفض فرض العدم ومن ثم يتم قبول الفرض البديل H1.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات (e.g., Durand, 2019; Fayyum and Rustiana, 2019; Stewart and Cairney, 2019; Koray et al. 2020; Muhammad, 2020; Razaq and Rosadi, 2024)، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع كلاً من نظرية الالتزام، ونظرية أصحاب المصالح، فوفقاً لنظرية الالتزام يجب على مراقب الحسابات الإنتهاء من عملية المراجعة وإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في التوقيت المناسب. وبالنسبة لنظرية أصحاب المصالح، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في الوقت المناسب لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح.

وفيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول (H2) في ظل تحليل الحساسية، فإنه لاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

وقد تم اختباره باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2) التالية:

$$ARL_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 ATenure_{(it)} + \beta_2 AISPEC_{(it)} + \beta_3 ATenure_{(it)} * AISPEC_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (2) في ظل تحليل الحساسية على النحو التالي:

جدول رقم (12) نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني (H2) في ظل تحليل الحساسية

Model (2)	في ظل الأخذ في الإعتبار التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير معدل للعلاقة	
ARL	β	P-value	β	P-value
ATenure	-0.713	0.000	-0.268	0.000
AISPEC	-0.286	0.000	--------	----------
ATenure*AISPEC	-0.910	0.000	--------	----------
R-squared	0.463		0.072	
Adjusted R-squared	0.461		0.070	
F-statistic	180.122		48.704	
Sig.	0.000		0.000	

(*) عدد مفردات العينة 630 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

ويوضح الجدول رقم (12) معنوية النموذج ككل (P-value= 0.000)، بما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، مع زيادة القوة التفسيرية له من 7% إلى 46.1%. كما تشير معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير السلبي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، بعد الأخذ في الاعتبار التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة كمتغير معدل للعلاقة، حيث كان المتغير التفاعلي ATenure*AISPEC معنوياً (P-value=0.000). وبالتالي، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H2). كما يتضح أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (e.g., Rusmin and Evans, 2017; Afifah and Chariri, 2023; Farumi et al. 2023; Mnif and Cherif, 2023).

وفيما يلي مقارنة بين نتائج اختبار فرضي البحث في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية:

جدول رقم (13) مقارنة بين نتائج التحليل الأساسي وتحليل الحساسية

الفرضان في صيغتهما البديلة	نتائج اختبار الفرضين في ظل التحليل الأساسي	نتائج اختبار الفرضين في ظل تحليل الحساسية
H1: يؤثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	تم قبوله
H2: يختلف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية المصرية بإختلاف مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.	تم قبوله	تم قبوله

بتحليل النتائج التي يوضحها الجدول السابق يتضح أن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة نتائج التحليل الأساسي.

11- نتائج البحث

توصل البحث إلى عدد من النتائج العملية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

توصل البحث في ظل التحليل الأساسي، إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية. يضاف إلى ذلك أنه يختلف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لدى هذه الشركات.

كما أشارت النتائج في ظل التحليل الإضافي إلى اتفاق نتائج كلا المدخلين الرقابي والمعدل على اختلاف التأثير السلبي المعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لدى هذه الشركات، وأيضاً إلى أن وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وحجم منشأة عميل المراجعة، ومعدل العائد على الأصول، وعمر منشأة عميل المراجعة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية. وتوجد علاقة ايجابية ومعنوية بين كلاً من رأي مراقب الحسابات، وتحقيق منشأة عميل المراجعة خسارة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية. وعدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الرفع المالي لمنشأة عميل المراجعة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

وأخيراً توصلت الدراسة، في ظل تحليل الحساسية، إلى اتفاق نتائج تحليل الحساسية بدرجة كبيرة مع نتائج التحليل الأساسي بأن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله لها تأثير سلبي ومعنوي على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وأن هذا التأثير يختلف بإختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة. ويشير هذا إلى أن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة نتائج التحليل الأساسي.

12- توصيات البحث

بعد استعراض خلاصة البحث، ونتائجه، وفي ضوء مشكلة البحث وهدفه، يوصي الباحثان بما يلي:

يجب أن تهتم الهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير نظام مراقبة الأداء المهني لمنشأة مراقب الحسابات المصرية، للتحقق من أداء هذه المنشآت ووصولها إلى درجة عالية من جودة الأداء المهني بصفة عامة وجودة المراجعة بصفة خاصة، بما ينعكس على إصدار تقرير المراجعة في التوقيت المناسب.

يجب أن تـهتم الـهيئة العامة للرقابة المالية بتوجيه وتشجيع منشأة عميل المراجعة بضرورة التعاقد مع منشأة مراقب حسابات متخصصة صناعياً ذات خدمات عالية الجودة، لما لها من أثر على جودة القوائم المالية، وبالتالي كسب ثقة أصحاب المصالح.

ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإتخاذ كافة الإجراءات العقابية اللازمة تجاه منشأة عميل المراجعة التي لم تلتزم بمدة 90 يوم بالنسبة لنشر القوائم المالية السنوية، المنصوص عليها في اللوائح والقوانين المصرية، دون الإكتفاء فقط بتوقيع الغرامة عن كل يوم تأخير وذلك كضمانة لتوفير التقارير المالية لمستخدميها في التوقيت المناسب لدعم عملية إتخاذ القرارات.

ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإنشاء قواعد بيانات يتم تحديثها بإستمرار بشأن الحصص السوقية لمنشآت المحاسبة والمراجعة وترتيبها وفقاً لذلك، وكذلك بيانات إحصائية بشأن فترات ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله.

يوصي الباحثان بقيام مراقب حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإستخدام المراجعة المستمرة، خاصة في ظل التحول الرقمي، والإعتماد بصورة كبيرة علي تكنولوجيا المعلومات بغرض تحسين وقتية تقرير المراجعة والتقرير المالي.

يوصي الباحثان بضرورة اهتمام منشأة مراقب الحسابات في مصر بالتخصص الصناعي، لاكتساب الخبرة العملية والمعرفة الدقيقة بطبيعة الصناعة ومشاكلها، وتقليل الجهد المبذول، وزيادة حصتها السوقية.

13- الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء هدف البحث، وخطته، والمشكلة التي تناولها، وما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن عرض بعض النقاط البحثية المستقبلية المقترحة. إذ يرى الباحثان بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية:

أثر استخدام مراقب الحسابات لأدوات الذكاء الاصطناعي على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية – دراسة تجريبية.

محددات تأخير تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أثر استخدام مراقب الحسابات للطائرة بدون طيار Drone في أداء إجراءات مراجعة حسابات شركات المقاولات والإنتاج الزراعي على فترة تأخير إصدار تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية – دراسة تجريبية.

أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بمنشأة عميله على جودة حكمه المهني بشأن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تجريبية.

أثر تطبيق بدائل المحاسبة عن ترتيبات الحوسبة السحابية على تأخير إصدار تقرير المراجعة – دراسة تجريبية.

أثر الإعتراف بالأصول الرقمية على تأخير إصدار تقرير المراجعة – دراسة تجريبية.

أثر تبني منشأة عميل المراجعة لمعايير التقرير المالي الدولية على تأخير إصدار تقرير المراجعة – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أثر تأخير إصدار تقرير المراجعة على إعادة إصدار القوائم المالية – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أثر تأخير إصدار تقرير المراجعة على خطر إنهيار أسعار الأسهم – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة قبل وبعد تبني معايير التقرير المالي الدولية – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية:

راشد، محمد إبراهيم محمد. 2023. أثر تطبيق مستحدثات المعايير المحاسبية على العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات ومكتبه بعميله وتأخير تقرير المراجعة – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية- جامعة الإسكندرية- كلية التجارة، 7*(1): 283-352.

علي، نهى محمد زكي محمد. 2020. أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة إرتباطه بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الإستمرارية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية- جامعة الإسكندرية- كلية التجارة، 4*(2): 1-86.

السواح، تامر ابراهيم. 2020. أثر فترة ارتباط مراجع الحسابات بعميله وفاعلية لجنة المراجعة على تأخير تقرير المراجعة– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية- جامعة بني سويف- كلية التجارة، 3*(2): 166-256.

الهيئة العامة للرقابة المالية. 2008. تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام. معيار المراجعة المصري رقم (315) متاح على: www.fra.gov.eg.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2008). مراجعة التقديرات المحاسبية. معيار المراجعة المصري رقم (540) متاح على: www.fra.gov.eg.

الهيئة العامة للرقابة المالية. 2008. مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية. معيار المراجعة المصري رقم (250) متاح على: www.fra.gov.eg.

الهيئة العامة للرقابة المالية. 2008. مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية. معيار المراجعة المصري رقم (240) متاح على: www.fra.gov.eg.

الهيئة العامة للرقابة المالية. 2014. قرار رقم 11 لسنة 2014 بتاريخ 22 / 1 / 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

الهيئة العامة للرقابة المالية. 2023. قرار رقم 244 لسنة 2023 بتاريخ 8 / 11 / 2023 بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة.

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية:

Afifah, J. and Chariri, A., 2023. Auditor's reputation, auditor's industry specialization and audit report lag: testing the role of audit committee as moderating variable (empirical study on manufacturing companies listed on the idx in 2019 and 2020). *Diponegoro Journal of Accounting*, *12*(3), pp.1-15.

Agre, R.A. and Febrianto, R., 2023. Determinants of audit report lags of public companies in Indonesia. *International Journal of Economics and Business Issues*, *2*(2), pp.55-64.

Ahmad, M., Mohamed, H. and Nelson, S.P., 2016. The association between industry specialist auditor and financial reporting timeliness-Post MFRS period. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *219*(1), pp.55-62.

Ahmed, H.M.S., El-Halaby, S. and Albitar, K., 2023. Board governance and audit report lag in the light of big data adoption: the case of Egypt. *International Journal of Accounting & Information Management*, *31*(1), pp.148-169.

Al Bhoor, A.Y. and Khamees, B.A., 2016. Audit report lag, audit tenure and auditor industry specialization: Empirical evidence from Jordan. *Jordan journal of business administration*, *12*(2), pp.459-479.

Al-Absi, M.S., Al-Dhamari, R., Al-Wesabi, H.A.H. and Albitar, K., 2024. Are country-level political uncertainty and power distance important to the CSR-audit report lag nexus? Evidence from the GCC region. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, *14*(2), pp.1-33.

Alsheikh, A.H. and Alsheikh, W.H., 2023. Does audit committee busyness impact audit report lag?. *International Journal of Financial Studies*, *11*(1), pp.48-64.

Ardillah, K. and Chandra, R., 2022. Auditor independence, auditor ethics, auditor experience, and due professional care on audit quality. *Accounting Profession Journal (APAJI)*, *4*(1), pp.49-60.
Arifin, D. and Meli, N., 2023. The effect of audit delay on stock price (study on companies listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2020 and 2021 period). *West Science Journal Economic and Entrepreneurship*, *1*(01), pp.15-27.
Baatwah, S.R., Omer, W.K. and Aljaaidi, K.S., 2021. Outsourced internal audit function and real earnings management: The role of industry and firm expertise of external providers. *International journal of auditing*, *25*(1), pp.206-232.
Bartoszewicz, A. and Rutkowska-Ziarko, A., 2021. Practice of non-financial reports assurance services in the polish audit market—the range, limits and prospects for the future. *Risks*, *9*(10), pp.176- 199.
Cao, J., Ee, M.S., Hasan, I. and Huang, H., 2023. Asymmetric reactions of abnormal audit fees jump to credit rating changes. *The British Accounting Review*, *55*(3), pp.1-26.
Chapman, K., Drake, M., Schroeder, J.H. and Seidel, T., 2023. Earnings announcement delays and implications for the auditor-client relationship. *Review of Accounting Studies*, *28*(1), pp.45-90.
Chen, C., Jia, H., Xu, Y. and Ziebart, D., 2022. The effect of audit firm attributes on audit delay in the presence of financial reporting complexity. *Managerial Auditing Journal*, *37*(2), pp.283-302.
Chiang, H.T. and Lin, S.L., 2012. Effect of auditor's judgment and specialization on their differential opinion between semiannual and annual financial reports. *Global Journal of Business Research*, *6*(4), pp.1-22.
Cowle, E.N., Decker, R.P. and Rowe, S.P., 2023. Retain or rotate: the association between frequent auditor switching and audit quality. *Accounting Horizons*, *37*(4), pp.1-23.

de Ricquebourg, A.D. and Maroun, W., 2023. How do auditor rotations affect key audit matters? Archival evidence from South African audits. *The British Accounting Review*, *55*(2), pp.1-19.

Dodgson, M.K., Agoglia, C.P., Bennett, G.B. and Cohen, J.R., 2020. Managing the auditor-client relationship through partner rotations: The experiences of audit firm partners. *The Accounting Review*, *95*(2), pp.89-111.

Durand, G., 2019. The determinants of audit report lag: a meta-analysis. *Managerial Auditing Journal*, *34*(1), pp.44-75.

Faraji, O., MohammadRezaei, F., Yazdifar, H., Ahmed, K. and Najafi Gadikelaei, Y., 2023. Audit qualification paragraphs and audit report lag: Evidence from Iran. *Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad*, *52*(3), pp.348-383.

Farumi, L., Wahyudi, T. and Khamisah, N., 2023. Influence of audit committee, auditor industry specialization, and audit tenure on audit report lag. *Business Management Analysis Journal (BMAJ)*, *6*(1), pp.58-77.

Fayyum, N.H. and Rustiana, S.H., 2019. The effect of audit tenure, company age, and company size on audit report lag with manufacturing industrial specialization auditors as moderationvariables (empirical study on manufacturing companies listed on the indonesia stock exchange). *KnE Social Sciences*, pp.888-905.

Febrianty, K. and Raharja, S., 2024. Effect of firm size, profitability, and audit opinion on audit report lag (in mining company registered in indonesia's stock exchange for the financial year between 2017 and 2020). *Diponegoro Journal of Accounting*, *13*(1), pp.1-15.

Friedrich, C. and Quick, R., 2024. Do non-audit service failures impair auditor reputation? An analysis of KPMG advisory service scandals in Germany. *Critical Perspectives on Accounting*, *98*(3), pp.1-26.
Ghosh, A. and Siriviriyakul, S., 2018. Quasi rents to audit firms from longer tenure. *Accounting Horizons*, *32*(2), pp.81-102.
Goicoechea, E., Gómez-Bezares, F. and Ugarte, J.V., 2021. Improving audit reports: A consensus between auditors and users. *International Journal of Financial Studies*, *9*(2), pp.25-50.
Gontara, H., Khelil, I. and Khlif, H., 2023. The association between internal control quality and audit report lag in the French setting: The moderating effect of family directors. *Journal of Family Business Management*, *13*(2), pp.261-271.
Greiner, A.J., Higgs, J.L. and Smith, T.J., 2024. An examination of audit quality surrounding within-firm engagement office changes. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, *39*(1), pp.255-277.
Gujarati, D.N. and Porter, D.C., 2003. Basic Econometrics, McGraw-Hill. *New York*.
Guo, Q., Koch, C. and Zhu, A., 2022. The value of auditor industry specialization: Evidence from a structural model. *The Accounting Review*, *97*(7), pp.193-222.
Habib, A., Bhuiyan, M.B.U., Huang, H.J. and Miah, M.S., 2019. Determinants of audit report lag: A meta-analysis. *International journal of auditing*, *23*(1), pp.20-44.
Hansela, Y., Sembiring, N., Saragi, S.K., Putri, A.P. and Ovam, D.C., 2023. Influence of audit tenure, profitability, solvency, and company size on audit delay in the indonesian stock exchange period 2020-2022. *International Journal of Economics Social And Technology*, *2*(4), pp.231-237.

Hartwig, F., Hansson, E., Nielsen, L. and Sörqvist, P., 2023. The relation between auditing and accounting timeliness in Swedish private firms. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, *31*(3), pp.379-396.

Harymawan, I. and Putri, F.V., 2023. Internal audit function, audit report lag and audit fee: evidence from the early stage of COVID-19 pandemic. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, *13*(4), pp.784-805.

Heij, C., 2004. *Econometric methods with applications in business and economics*. Oxford University Press, USA.

Hsu, A.W.H. and Liao, C.H., 2023. Auditor industry specialization and real earnings management. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, *60*(2), pp.607-641.

Ifada, N.T. and Utami, E.S., 2024, January. Determinants of audit delay on cyclical, property, energy, industry sectors idx 2020-2021. In *Riau International Conference on Economics, Business and Accounting* (Vol. 1, No. 1, pp. 272-284).

Ismail, W.A.W., Hashim, M.H., Tjahjadi, B. and Kamarudin, I.R., 2022. Timeliness of financial reporting: the examination of auditor tenure and industry specialization. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *12*(1), pp.385-395.

Johan, S. and Adam, R.C., 2022. Financial reporting obligation in accordance with capital market law: an accountant dilemma. *Law Review*, *22*(1), pp.46-62.

Junior, D.D.H., Mattos, L.K.D. and Flach, L., 2020. Audit report lag determinants: a panel data regression model with all companies listed on the Dow Jones Stock Index. *International Journal of Business Excellence*, *21*(1), pp.139-152.

Kalelkar, R. and Xu, Q., 2023. How do investors perceive audit report lag? Evidence from the cost of equity. *International Journal of Auditing*, *27*(2-3), pp.69-90.

Kao, C., 1999. Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of econometrics*, *90*(1), pp.1-44.
Knechel, W.R. and Williams, D., 2023. The effect of client industry agglomerations on auditor industry specialization. *Journal of Accounting Research*, *61*(5), pp.1771-1825.
Koray, T.U.A.N., MEMİŞ, M.Ü., KAYGUSUZ, F. and CHEGİNİ, Z., 2020. Audit report delay and audit firm rotation in turkey. *Çukurova Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi*, *29*(1), pp.29-41.
Kusin, S.A. and Kadri, M.H., 2020. Determinants of audit report lag: effect of corporate governance in listed companies in the Malaysian construction industry. *Asian-Pacific Management Accounting Journal*, *15*(3), pp.109-140.
Lai, K.W., 2023. Differential spillover effects of different non-audit fees on audit report lag. *Journal of Applied Accounting Research*, *24*(1), pp.1-24.
Lai, T., Tran, M., Hoang, V. and Nguyen, T., 2020. Determinants influencing audit delay: The case of Vietnam. *Accounting*, *6*(5), pp.851-858.
Levin, A., Lin, C.F. and Chu, C.S.J., 2002. Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, *108*(1), pp.1-24.
Mnif, Y. and Cherif, I., 2023. Audit partner industry specialization and audit report lag: does changing in the audit reporting requirements matter?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *21*(6), pp.1985-2517.
Mubarok, F., Pahala, I. and Perdana, P.N., 2022. The influence of audit fees, the complexity of the company's operations, and audit tenure on audit report lag. *Jurnal Akuntansi, Perpajakan dan Auditing*, *3*(3), pp.797-819.

Muhammad, M.I., 2020. Effects of auditor attributes on audit reporting lag: empirical evidence from Nigerian service firms. *Asian Journal of Empirical Research*, *10*(4), pp.127-136.
Nisrina, N., 2021. Product market competition and audit fees: auditor industry specialization as a moderating variable. *Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis*, *8*(1), pp.91-104.
Ocak, M. and Özden, E., 2018. Signing auditor-specific characteristics and audit report lag: A research from Turkey. *Journal of Applied Business Research*, *34*(2), pp.277-294.
Omah Patience, C., 2024. Board attributes and audit report lag of quoted industrial firms in Nigeria. *The International Journal of Accounting*, *9*(1), pp.113-122.
Owusu, A., O'Sullivan, N., Kwabi, F. and Holmes, M., 2024. Why do female lead auditors charge a fee premium? Evidence from the UK audit market. *The Centre for Accountancy, Finance, and Economic (CAFÉ) Working Paper Available at: https://www.open-access.bcu.ac.uk/15160/*.
Park, H.J. and Choi, J., 2023. Financial distress and audit report lags: An empirical study in Korea. *Gadjah Mada International Journal of Business*, *25*(3), pp.301-326.
Petrov, E. and Stocken, P.C., 2022. Auditor specialization and information spillovers. *The Accounting Review*, *97*(7), pp.401-428.
Pham, T., Dao, M. and Brown, V.L., 2014. Investment opportunities and audit report lags: Initial evidence. *Accounting and Finance Research*, *3*(4), pp.45-57.
Purwantoro, P. and Suhartono, E., 2023. Audit delay in industrial firms: an analysis of firm size, profitability, and solvency. *International Journal of Accounting, Management, And Economics Research*, *1*(2), pp.62-71.

Putra, H.A. and Afrizal, R., 2023. The effect of audit fee, audit opinion, kap size, audit tenure and auditor switching for audit delay in companies on the lq 45 index listed on idx 2019-2021. *Indonesian Journal of Economic & Management Sciences (IJEMS)*, *1*(4), pp.523-540.

Putri, E.R. and Setiany, E., 2023. The influence of financial risk, characteristics of the audit committee, and the independence of the board of commissioners on audit report lag. *Journal of Economics, Finance and Accounting Studies*, *5*(5), pp.131-144.

Rahman, S.U., Chen, S., Al-Faryan, M.A.S., Ahmad, I., Hussain, R.Y. and Saud, S., 2023. Audit services and financial reporting quality: The role of accounting expertise auditors. *Cogent Business & Management*, *10*(1), pp.1-25.

Razaq, F.Z. and Rosadi, S., 2024, January. The role of external auditors and company characteristics in Audit Report Lag. In *Proceeding International Conference on Accounting and Finance* (pp. 522-532).

Rusmin, R. and Evans, J., 2017. Audit quality and audit report lag: Case of Indonesian listed companies. *Asian Review of Accounting*, *25*(2), pp.191-210.

Sari, W.O.I., Subroto, B. and Ghofar, A., 2019. Corporate governance mechanisms and audit report lag moderated by audit complexity. *International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478)*, *8*(6), pp.256-261.

Sharma, D.S., Tanyi, P.N. and Litt, B.A., 2017. Costs of mandatory periodic audit partner rotation: Evidence from audit fees and audit timeliness. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *36*(1), pp.129-149.

Soyemi, K.A., Sanyaolu, W.A. and Salawu, R.O., 2019. Corporate governance practices and external auditors' reporting lag in Nigeria. *Accounting and taxation review*, *3*(4), pp.15-31.

Stewart, E.G. and Cairney, T.D., 2019. Audit report lag and client industry homogeneity. *Managerial Auditing Journal*, *34*(8), pp.1008-1028.

Sulcaj, V., 2021. Litigation risk, financial reporting quality, and critical audit matters in the audit report: Early US evidence. *Financial Reporting Quality, and Critical Audit Matters in the Audit Report: Early US Evidence (June 12, 2021)*.

Suleiman, H.A.D.I. and Yahaya, O., 2023. Auditors' characteristics and accounting information asymmetry. *Asian Journal of Management Studies*, *3*(3), pp.42-56.

Tani, A.Y.C., Grahita, C. and Diana, Z., 2022. Effect of audit tenure and auditor switching on audit delay with auditor specialization as moderating variable. *Eduvest-Journal of Universal Studies*, *2*(3), pp.490-497.

Teng, Z.L. and Han, J., 2023. Audit fees, audit report lag and abnormal tone: evidence from China. *Managerial Auditing Journal*, *38*(2), pp.186-205.

Trisnadewi, N.K.A., Trisnawati, N.L.D.E. and Kartika, R.D., 2023. Analysis of profitability, good corporate governance and audit quality on audit delay. *INVEST: Jurnal Inovasi Bisnis dan Akuntansi*, *4*(1), pp.26-41.

Uthman, A.B., Salami, A.A. and Ajape, K.M., 2022. Impact of auditor industry specialization on the audit quality of listed non-financial firms in Nigeria. *Nigerian Journal of Risk and Insurance*, *12*(1), pp.29-56.

Valentina, F. and Abbas, D.S., 2024. The influence of audit tenure, audit quality, and the influence of financial rations on audit report lag with auditor specialization as moderator. *Prosiding Simposium Ilmiah Akuntansi*, *1*(1), pp.77-86.

Wang, Y., Xie, Y., Yan, H. and Zhang, R., 2024. Do investors care about auditor assignments? Evidence from last-minute changes to signing auditors. *China Journal of Accounting Research*, *17*(1), pp.1-25.

Wen, F., Chen, M., Zhang, Y. and Miao, X., 2023. Oil price uncertainty and audit fees: Evidence from the energy industry. *Energy Economics*, *125*(1), pp.1-11.
Wiedjaja, D.A. and Eriandani, R., 2021. Auditor characteristics and audit report lag: industry specialization and long tenure as moderating variables. *Jurnal Dinamika Akuntansi*, *13*(2), pp.106-116.
Wulandari, S. and Barokah, Z., 2023. Determinants of audit report lag: evidence from commercial banks in Indonesia. *The Indonesian Journal of Accounting Research*, *25*(3), pp.413-436.
Xie, L., Liu, G. and Liu, B., 2023. Patent pledge policy and stock price crash risk: Evidence from China. *Research in International Business and Finance*, *65*(1), pp.1-23.
Yeboah, E.N., Addai, B. and Appiah, K.O., 2023. Audit pricing puzzle: Do audit firm industry specialization and audit report lag matter?. *Cogent Business & Management*, *10*(1), pp.1-29.
Zare Bahnamiri, M.J. and Hasankhani, F., 2021. Auditor characteristics and audit report lag: a meta-analysis. *Accounting and Auditing Review*, *28*(4), pp.664-690.

الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة

قطاع المنتجات المنزلية	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
الاسكندرية للغزل و النسيج	الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
العامة لمنتجات الخزف والصيني	دلتا للطباعة
العربية لحليج الاقطان	السويدي
النساجون الشرقيون للسجاد	العربية المتحدة
الشرقية ايسترن كومباني	العربية للصناعات
جولدن تكس للاصواف	القناه للتوكيلات
النصر للملابس والمنسوجات	الكابلات
العربية وبولفارا للغزل والنسيج	النصر لصناعة المحولات
	ايجيرانس
	ايكون
	جي بي اوتو
	يونيقرسال
قطاع الكيماويات	قطاع الرعاية الصحية
ابو قير للاسمدة	الاسكندرية للادوية
الصناعات الكيماوية	العربية للادوية
المالية الصناعية	القاهرة
سماد مصر	المركز الطبي
سيدي كرير	المصرية الدولية
كفر الزيات	النيل للادوية

مصر لصناعة الكيماويات	جلاكسو
	النزهه
	ممفيس
	مينا فارم
	سبأ
قطاع السياحة	قطاع التشييد
المصرية للمشروعات	اسمنت بورتلاند
المصرية للمنتجعات	الاسكندرية للاسمنت
بيراميدز	الجيزة العامة
جولدن كوست	الحديثة للمواد العازلة
رمكو	السويس للاسمنت
رواد للسياحة	العربية للاسمنت
مرسى مرسى علم	العربية للخزف
مصر للفنادق	العربية للمحابس
	النصر للاعمال
	باكين
	دلتا للانشاء
	روبكس
	ليسيكو
	مصر بنى سويف
	مصر للاسمن قنا
	ميراكو
	العز للسيراميك

قطاع الأغذية	قطاع العقارات
مطاحن ومخابز الاسكندرية	الشمس للاسكان
الوطنية لمنتجات الذرة	مينا للاستثمار
مطاحن مصر الوسطى	الوطنية للاسكان
المصرية لصناعة النشا	العبور للاستثمار
مطاحن جنوب القاهرة	الخليجية الكندية
القاهرة للدواجن	العربية للاستصلاح
الاسماعيلية الوطنية	المصريين للاسكان
الدلتا للسكر	القاهرة للاسكان
مطاحن شمال القاهرة	مصر الجديدة للاسكان
مطاحن مصر العليا	التعمير
مطاحن وسط زغرب الدلتا	المجموعة المصرية
جهينة	المصريين للاستثمار
مطاحن شرق الدلتا	الاسماعيلية الجديدة
المنصورة للدواجن	الغربية الاسلامية
القاهرة للزيوت	بالم هيلز
الشرقية الوطنية	بورتو جروب
الدولية للمحاصيل	اعمار مصر
الاسماعيلية مصر	العالمية للاستثمار
المصرية للدواجن	طلعت مصطفى
شمال الصعيد	القاهرة للاستثمارات
اجواء	مدينة نصر للاسكان